الإهتمام بالصحة النفسية للمجتمع كهدف من أهداف الضبط الإداري

د/ أحمد سمير أحمد ناصر

مدرس القانون العام

كلية الدراسات القانونية والمعاملات الدولية - جامعة فاروس بالاسكندرية

مقدمة : أهمية الموضوع وأهم ما يثيره من مشكلات.

يحتفل العالم فى العشرين من مارس من كل عام باليوم الدولي للسعادة، حيث اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (٢٨١/٦٦) بتاريخ ٢٠١٢/٦/٢٨ ، والقاضي بإعلان ذلك اليوم يوماً دولياً للسعادة اعتباراً من عام (٢٠١٣).[١]

والوصول إلى السعادة هدف إنساني أساسي ،على أن تحقيق السعادة للشعوب مرتبط وبشكل مباشر بحماية حقوق الإنسان بشكل عام ،وتمتع الجميع بالمساواة فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وباتخاذ الدول والحكومات كافة الإجراءات واتباع أفضل السياسات والاستراتيجيات للقضاء على الفقر والبطالة والأمية والتمييز والعنف من أجل الوصول إلى تنمية شاملة ومستدامة ، تلبي احتياجات وتطلعات وطموحات الشعوب ، لتعيش فى أمان واستقرار وتنعم بالرفاهية والسعادة.

وبالنظر إلي تقرير السعادة العالمي الذي يتضمن ترتيبا للدول من حيث مدى سعادة شعوبها وفق معايير دولية ،والذي يفحص حوالي مائة وخمسين دولة ، نجد أن مصر قد أتت فى المرتبة المائة وأربعة فى تقرير عام ألفين وسبعة عشر ،وأتت فى المرتبة المائة واثنتين وعشرين فى تقرير ألفين وثمانية عشر .وهو مؤشر مقلق من حيث تدني الترتيب ،وانحداره العام الحالي عن العام السابق .[٢]

ومما لاشك فيه أن الوصول لهذا المستوي المتدني فى هذا التقييم يقع علي عاتق سلطات الدولة مجتمعه ،إلا أن السلطة التنفيذية باعتبارها السلطة الإدارية يقع

(١) راجع فى ذلك ، موقع الأمم المتحدة الرسمي.
https://undocs.org/ar/A/66/L.48/Rev.1

(٢) راجع فى ذلك ، تقرير السعادة العالمي ٢٠١٨،٢٠١٧ والمنشور علي الموقع الرسمي .
http://worldhappiness.report/ed/2018

عليها العبء الأكبر فى تحقيق سعادة المواطنين ،الأمر الذي دفعنا إلي التركيز فى بحثنا عن وظائف السلطة الإدارية فى تحقيق الضبط الإداري ومدي لزوم وضع الصحة النفسية للمواطنين كضابط لتحقيق السعادة عند ممارسة هذه الوظائف.

ففي ظل الدولة الحديثة يعد تدخل السلطة الإدارية أمرا ضروريا من أجل حماية النظام العام فى المجتمع، وهو ما يقتضي فرض بعض الضوابط على النشاط الفردي والحريات العامة وفقا لتشريعات الضبط القائمة. ويعد الضبط الإداري أحد وظائف الدولة الضرورية التي تهدف من خلاله إلى إيجاد توازن بين حرية ممارسة الأفراد لنشاطهم، و حفظ النظام ،فالضبط الإداري يهدف إلى الحفاظ على أمن وسلامة المجتمع، و هو يشكل بذلك إحدى المهام الأساسية التي تقوم بها الدولة متمثلة فى الإدارة. فوجود الدولة مكفول بتحقيق النظام والقضاء على الفوضى، وهذا يعد من الأهداف التي وجدت الدولة لتحقيقها، والضبط الإداري يشكل أهم وسيلة لتحقيق هذا الهدف، فإذا غاب الضبط الإداري انهار أحد دعائم وجود الدولة.

والضبط الإداري وإن كان الهدف منه حفظ النظام العام بوضع ضوابط علي حريات ونشاطات الأفراد إلا أن الهدف الرئيسي للضبط لابد أن يظل راسخًا فى أذهان الإدارة ،فحفظ النظام العام لا يتحقق فقط بوضع الضوابط والقيود ،بل يشمل أيضا تنظيم النشاط وتوجيهه، وسبيل الإدارة فى تنظيم نشاطات الأفراد لابد وأن يكون فى الإطار القانوني المنضبط.

فاختيار وسائل الضبط من قبل الادارة لابد أن يخضع لمعايير وضوابط تتماشي مع الأهداف العامة والخاصة للضبط الإداري ، كما أن الإطار الزمني للوسيلة المستخدمة يؤثر بشكل كبير علي كياسة الإدارة فى وقاية المجتمع من الأخطار ،فوسيلة الضبط المستخدمة فى وقت ما قد لا تكون بنفس الفاعلية إذا ما استخدمت فى وقت آخر.

كما أن التركيز علي هدف من الأهداف لابد أن يحدث بالتوازي مع الإهتمام بباقي الأهداف ،دون إهمال أو تقصير ،فالتركيز علي الأمن العام كهدف من أهداف الضبط ،لابد وأن يتماشي معه بالضرورة الاهتمام بالصحة العامة ،وفى القلب منها الصحة النفسية للمواطنين .

كما أن طريقة ممارسة الادارة واستخدامها للوسيلة المحققة للهدف من الضبط لابد وأن يخضع للتصحيح والنقد الذاتي وإعادة النظر من قبل السلطة الإدارية ، وفي

حال تجاوز السلطة الإدارية للضوابط القانونية المسوح بها فإن القضاء الإداري يخضع هذه الممارسة لرقابته.

فلكي لا يساء استعمال الحرية تعين أن تضبط من قبل السلطة العامة وفقا للكيفية التي رسمها القانون و بالضمانات التي قررها.

كما أن الإدارة وهي فى سبيلها لتحقيق الضبط الإداري لابد أن تضع فى حسبانها مدي قبول المواطنين ورضاهم عن وسائل الضبط المستخدمة من قبلها ،فتحقيق راحة المواطنين وسعادتهم لابد أن يكون هدفًا أسمى تعمل الإدارة على بلوغه وإدراكه بما يضمن لها القبول العام والرضاء التام .

ودرجة القبول والرضا هذه هي التي تعد مؤشرا واضحا علي نجاح الإدارة من عدمه ،فالتشدد فى اتخاذ التدابير يعد نقيصة فى أداء الإدارة كما التساهل أو أشد .

ويتميز الضبط الإداري بالسرعة ويعتبر من أول واجبات الدولة بل أهمها، إذ به يتحقق الاستقرار. ولذلك أصبح الضبط الإداري ضرورة ملموسة فى كل الدول لتحقيق الطمأنينة، سواء فى الظروف العادية أو غير العادية. والضبط الإداري لا يتضمن فى مختلف حالاته الإخلال بحقوق الأفراد وتقييد حرياتهم، بل يلجأ إلى التقييد فى الحالة التي تسمح بالمحافظة على النظام العام فقط، فلا يتعداها إلى غير ذلك.

وتصنف أهداف الضبط الإداري إلى أهداف تقليدية وأهداف حديثة حيث تنحصر الأهداف لدى الفقه التقليدي فى إقرار النظام العام فى الدولة وصيانته و إعادته إلى الحالة الطبيعية حال اختلاله لكن الفقه الحديث قد أوجد أهدافا جديدة لا يزال البحث فيها قائمًا ويتجلى ذلك بصورة خاصة فى كل من النظام الاقتصادي و النظام البيئي للمدينة فأصبحت هذه الأهداف الحديثة إلى جانب الأهداف التقليدية مجالا لتدخل السلطة الإدارية.

كما نلاحظ تطورا وتحديثا فى أهداف الضبط الإداري التقليدية ،فإنه وإن كانت المحافظة على الصحة العامة للمجتمع هدفا تقليديا من أهدافها ،إلا أن المجتمعات الحديثة قد بدأت فى الاهتمام بالصحة النفسية للمجتمع ولم يعد الأمر مقتصرا علي الصحة البدنية فقط.

فسعادة المجتمع وايجابيته أصبحت محل اهتمام السلطة الإدارية لإدراكها أن المجتمعات الإيجابية تضحى مجتمعات منتجة وتتقدم بصورة أسرع من غيرها .

وفي ظل التطور الهائل فى وسائل التواصل الاجتماعي ،وسهولة التأثر بالبيئة المحيطة نتيجة سهولة التواصل وانتقال المعلومات ،برز للدولة دور مهم فى المحافظة علي الطاقة الإيجابية لمواطنيها ،لأنها القوة الدافعة للتطور والرقي ،وأصبحت المجتمعات الخانعة اليائسة مجتمعات لا يرتجى منها تطور أو تقدم .

فالضغوط النفسية والاقتصادية والاجتماعية بمجتمعاتنا وصلت لمؤشرات خطيرة جداً، وعند النظر إلى الأمر، حتى فى أكثر مدارس الليبرالية اليمينية والتي تتبني محدودية تدخل الدولة فى شؤون الأفراد، نجد أن الاطار الناظم للصحة العامة يقع فى صلب مسؤولية الدولة ، وفي صلب الصحة العامة تقع الصحة النفسية للمجتمع ككل. ونجد أن الدول المتقدمة تتنافس فى مؤشرات سعادة أممها وتقيسها بشكل سنوي وتتباهى بنتائجها حيث يندرج هذا المؤشر للأداء فى صلب نجاح أو فشل حكومة ما، هذا كله فى العالم الذي لا يعاني من الأزمات الاقتصادية، والذي ترسم به السياسات لعقود، معطية المواطنين إحساساً بالاستقرار، وحيث تتوازى قرارات الدولة استراتيجياً حتى أصغر بلدية، بحيث يكون عامل الاستقرار النفسي المجتمعي أولوية عند أخذ أي قرار. علماً بأننا من أشد الدول حاجة لهذا الاستقرار

بل زاد الأمر خطورة أن أصبح مجال الصحة النفسية للمواطنين موطئا للحروب النفسية تنال الدول فيه من بعضها ،وتوجه إليه طاقتها لتفّتيت وايذاء ووقف تقدم المجتمعات المنافسة لها فى كافة المجالات.

لذا صار لزاما علي الدولة الحديثة أن تحمي وحدتها واستقرارها ومواطنيها فى المقام الأول من أن ينال منهم عدوها من هذا الجانب ،وأن تنقل مواطنيها إلي مربع السعادة والإيجابية لتهيئ لهم فرص النمو والرقي والاستقرار.

كما تظهر أهمية الموضوع فى ظل انتشار وباء الكرونة covid 19 والذي أصاب دول العالم جميعها فى جائحة عاتية تسببت فى اتخاذ الدول لإجراءات وقاية غير مسبوقة ،من أهمها الإغلاق التام لمجالاتها الجوية وللسياحة ،وكذلك اجراءات الحظر الشامل التي أدت بالمواطنين إلي التباعد الاجتماعي ،الأمر الذي ضاعف من المجهودات التي تحتاج السلطة الإدارية لاتخاذها للتحسين من الصحة النفسية

للمواطنين فى ظل الضغط النفسي الشديد الذي يتعرضون له ،وتحتاج أيضا إلي اتخاذ وسائل تسهيل تعاملات المواطنين دون التنقل للحد من انتشار المرض القاتل.

و تظهر أهمية الموضوع أيضا إذا وضعنا نصب أعيننا التوجه السياسي للدولة، فالحركات السياسية وفى إطار سعيها لتقديم البدائل للمواطنين ،واكتساب ثقتهم للوصول للحكم ،تعمل علي تقديم برامج تحقق لهم الرفاهية والسعادة أكثر من غيرها .

وقد تلاحظ قيام بعض الدول مثل فينزويلا ودولة الإمارات العربية المتحدة بإنشاء وزارة للسعادة ،ووضعت ميثاقا وطنيا للسعادة والإيجابية ،وتم إنشاء برنامج وطني لهذا الغرض تضمن مجموعة من المبادرات الرئيسية لتحقيق الأهداف مثل تطوير واعتماد نماذج مؤسسية للسعادة وإطلاق ميثاق للسعادة والإيجابية فى كافة الجهات الاتحادية وتطوير دليل لسعادة المتعاملين وتطوير مؤشرات أداء مؤسسية لمواءمة خطط الجهات وبرامجها مع البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية.وهو ما سنتعرض له تفصيلا فى المبحث الثالث من هذا البحث .

أسباب اختيار الموضوع :

انصراف اهتمام السلطات الإدارية عن الصحة النفسية للمواطنين رغم أنها من أهم المرتكزات التي تؤدي إلي تقدم الأمم ،وتركيز إهتمامها علي حزمة من الإصلاحات الإقتصادية ،والتي تتسبب فى كثير من الأحيان لتنامي الضغوط الإقتصادية والتي بدورها تتسبب فى ضغوط نفسية علي المواطنين ،الأمر الذي يجعل الإهتمام بالصحة النفسية وتنمية الإيجابية ضرورة لا بديل عنها بالتوازي مع الإصلاحات الإقتصادية لتخفيف وطئتها علي المجتمع .

كذلك نرى أن أهداف الضبط الإداري تطورت على ما كانت عليه فى السابق مما أدى - إلى اتساع نشاط الإدارة الذي يمس بحريات الأفراد، وتغيرت اغراض الضبط الإداري أيضا نظرا لتنوع وتطور المجتمعات.

ومن أبرز الأسباب كذلك، تجاوز بعض هيئات الضبط الإداري حدودها، واستخدام امتيازاتها لغير الصالح العام، ورفضها الامتثال لبعض القيود القانونية .

المنهج المتبع فى الدراسة:

- المنهج الوصفي : فى توضيح مفهوم الضبط الإداري
- المنهج التحليلي: فى تحليل مدي احتياج المجتمعات للاهتمام بالصحة النفسية لمواطنيها
- المنهج التطبيقي: فى تناول تطبيق دولة الإمارات العربية المتحدة لإنشاء وزارة خاصة بالسعادة والإيجابية.
- المنهج المقارن: فى تناول الإهتمام بالصحة النفسية فى الفقه والشريعة الإسلامية

المبحث الأول

ماهية وأهداف الضبط الإداري التقليدية والحديثة وأساسها القانوني

إن الضبط الإداري وظيفة قائمة فى كل الدول علي اختلاف طبيعة نظامها السياسي وتركيبة أفرادها ،فكل دولة تسعي لحفظ استقرارها بالمحافظة علي نظامها العام. وقد عرف الأستاذ Hauriou النظام العام « بأنه حالة واقعية عكس الفوضى، وعندئذ يكون النظام العام معولا يستخدم لوصف وضع سلمي هادئ ».[١]

ويعد النظام العام قيدا أساسيا لسلطة الضبط الإداري بحيث ليس لسلطات الضبط تحقيق أهداف تخرج عنه، ذلك أن أهداف الضبط الإداري من الأهداف المخصصة ،وهذه الأهداف لصيقة بالمجتمع تتطور معه تباعا ،مما يؤهلها للاتساع والنمو بنمو المجتمع وتطوره.[٢]

فى الحرية لا يمكن أن تمارس فى المجتمع بطريقة مطلقة وبدون قيود ، وإلا تصدع المجتمع وفسدت الحياة الاجتماعية، فممارسة كل فرد لحقوقه وحرياته يتعين أن يتقيد من ناحية باحترام حقوق وحريات الآخرين، وكذلك الالتزام بمقتضيات الصالح العام، ومن هنا كانت أهمية الضبط الإداري الذي لا يعدو أن يكون تنظيما لممارسة الأفراد لحقوقهم وحرياتهم يستهدف إيجاد نوع من التوازن بين النشاط الفردي وكفالة الحفاظ علي النظام العام. ففكرة النظام العام هي التي تحدد نطاق الضبط الإداري، فسلطات الضبط الإداري لا تستطيع أن تمارس هذا النشاط إلا عند الوقاية من الاضطرابات التي تهدد النظام العام بالإخلال.

أولاً: تعريف الضبط فى اللغة :

الضبط :أي لزوم الشيء أو حبسه ،وقال الليث :الضبط لزوم شيء لا يفارقه فى كل شيء وضبط الشيء حفظه بالحزم.[٣]

---

(١) راجع فى ذلك :
Rene chapus- droit administrative –tom ledition 14.p.688

(٢) راجع فى ذلك :
عادل السعيد محمد أبو الخير ،الضبط الإداري وحدوده ،رسالة دكتوراه ،كلية الحقوق ،فرع بني سويف ،جامعة القاهرة ،مصر ١٩٩٢ ص١٨١

(٣) راجع فى ذلك :
ابن منظور ،لسان العرب ،ج٨ ،دار احياء التراث العربي للطبع والنشر ،لبنان ١٩٩٩ ،ص ١٥،١٦

الإداري لغة :هي فى الأصل منسوبة من الإدارة وهي مصدر رباعي (أدار) يدير إدارة ،يقال أدار حول الشيء أي أداره عن الأمر أي طلب من أن يتركه .وقد وردت كلمة الإدارة فى القران الكريم مفردة،اشتقاقية ،فى قوله تعالى (إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ).[١]

ثانيا :تعريف الضبط الإداري فى الشريعة الإسلامية:

فقد جاء تعريف الضبط الإداري من خلال التطبيق النبوي لفكرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ،فقد عرفه الماوردي وأبو يعلى بأنه « الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله » ،وعرفه أيضا ابن خلدون بأنه « وظيفة دينيه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر »[٢]

ثالثا :التعريف الاصطلاحي الفقهي للضبط الإداري :

للضبط الإداري عدة تعاريف فى الفقه الفرنسي والفقه العربي، وسنبدأ بالفقه الفرنسي حيث يسمى فى فرنسا « البوليس الإداري Administrative la police »[٣]

ومن تعريفات الفقه الفرنسي للضبط الإداري الأستاذ « Delaubadere » الذي عرفه على أنه: « مظهر من مظاهر عمل الإدارة يتمثل فى تنظيم حريات الأفراد وحماية للنظام العام »، وهو تعريف مختصر وشامل لكل عناصر الضبط الإداري لكن التعبير على أنه مظهر من مظاهر عمل الإدارة قد يؤدي إلى تقليص الحجم الحقيقي للضبط الإداري الذي أصبح يحتل جزءًا كبيرًا ، بل أنه أصبح أهم مظهر من تلك المظاهر.[٤]

وهناك من أوجد معايير لتعريف الضبط الإداري ، وهي المعيار المادي والمعيار الوظيفي ، والمعيار التوفيقي حيث سنستعرض كلا منهم على التوالي .

---

(١) البقرة آية ٢٨٢.

(٢) راجع فى ذلك :

عبد الرحمن ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، تحقيق محمد عبد الجواد ،دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣ ،ص ١٧٦

وكذلك عبد الرؤوف هاشم بسيوني ،نظرية الضبط الإداري فى النظم الوضعية المعاصرة والشريعة الاسلامية،دار الفكر الجامعي ،ط١،الاسكندرية،٢٠٠٧،ص٢٥،٢٤.

(٣) راجع فى ذلك :

محمد رفعت عبد الوهاب: النظرية العامة للقانون الإداري، دار الجامعة الجديدة، مصر، ٢٠٠٩ ،ص ٢٠٤.

(٤) راجع فى ذلك :

مازن ليلو راضي: دراسات فى القانون الإداري، ط ١ ،دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١ ،ص ١٥٦

١- المعيار العضوي: وفقا لهذا المعيار يعرف الضبط الإداري على أنه مجموعة الأجهزة والهيئات التي تتولى القيام بالتصرفات التي تهدف إلى المحافظة على النظام العام وهو مجموع الأشخاص العاملين أو المكلفين بتنفيذ الأنظمة وحفظ النظام .

٢- المعيار الموضوعي: وينظر هذا المعيار للضبط الإداري بأنه مجموعة الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الهيئات أوالمكلفون بتنفيذ القوانين وحفظ النظام العام .

ولكن كلا المعيارين يصف جانبا من الضبط الإداري فالأول يتعرض إلى الهيئات والأشخاص الذين لا يمكنهم العمل دون إجراءات أو قوانين تحدد عملهم والثاني يتحدث عن الإجراءات والتدابير التي لا يمكن أن تنفذ بدورها دون وجود أشخاص معينين لتنفيذها ولهذا يعتبر كلا التعريفين قاصرا وهذا ما أدى بالفقه إلى إيجاد معيار آخر.

٣- المعيار التوفيقي: هذا المعيار يجمع بينهما حيث عرف الضبط الإداري على أنه حق الإدارة فى أن تفرض على الأفراد قيودا تحد بها حرياتهم بقصد حماية النظام العام.

فقد عرفه الدكتور سليمان الطماوي « حق الإدارة أن تفرض على الأفراد قيودا تحد بها من حرياتهم بقصد حماية النظام العام».[١]

وقد عرفه الدكتور طعيمه الجرف بأنه: « وظيفة من أهم وظائف الإدارة تتمثل أصلا فى المحافظة على النظام العام بعناصره الثلاثة الأمن العام والصحة العامة والسكينة العامة، عن طريق إصدار القرارات اللائحية والفردية واستخدام القوة المادية مع ما يتبع ذالك من فرض قيود على الحريات الفردية تستلزمها الحياة الاجتماعية». ويبدو من هذا التعريف أن الضبط الإداري نظام وقائي تتولى فيه الإدارة حماية المجتمع من كل ما يمكن أن يخل بأمنه وسلامته وصحة أفراده وسكينتهم حيث يعتبرهذا هو الهدف الرئيسي للضبط الإداري وهو حماية النظام العام بعناصره.[٢]

---

(١) راجع فى ذلك :
سليمان محمد الطماوي ،مبادىء القانون الإداري،دار الفكر العربي للنشر والتوزيع ،٢٠٠٧،ص ٧٩٤

(٢) راجع فى ذلك :
طعيمة الجرف ،"القانون الإداري "والمبادئ العامة فى تنظيم ونشاط السلطات الإدارية،دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٨ ص ٤٨٧

المطلب الأول

موضع المحافظة علي الصحة النفسية للمواطنين فى أهداف الضبط الإداري

تستهدف فكرة النظام العام بمعناها الضيق وصورتها القديمة حماية أوضاع المجتمع العادية من أوجه الإخلال بالأمن بمعناه المادي، أو بالصحة أو السكينة ،بحيث يكون للدولة سلطة التدخل بإجراءات ضبطية تمكنها من إعادة حالة الهدوء والاستقرار الاجتماعي إلى سالف عهدها .وقد ارتبطت هذه العناصر بالدولة الحارسة، و تعرف بأنها المعنى الثلاثي القديم: السكينة العامة و الأمن العام و الصحة العامة .[١]

أولا : الأهداف التقليدية للضبط الإداري.

١ - الأمن العام :

ويقصد بالأمن العام حماية المجتمع من أي خطر يمسه فى الأماكن العمومية مثل الساحات العمومية، والمرافق العامة والطرقات العامة، بحيث يؤثر هذا الإخلال على طمأنينة الفرد فى نفسه وماله من خطر الاعتداءات، و باتخاذ الإجراءات والتدابير لمنع وقوع الكوارث كالحرائق والفيضانات، ومنع الجرائم ، ويعد الأمن العام العنصر الأول للنظام العام ،و شرطا أساسيا لسير الحياة الاجتماعية بشكل مناسب، فالمجتمع لا يستطيع أن يزدهر دون احترام الحد الأدنى لقواعد الانضباط واحترام أمن الأفراد .[٢]

وعلى هذا النحو يكون على هيئات الضبط الإداري منع الحوادث التي تهدد الأمن العام، أيا كان مصدر هذه الحوادث: (إما الإنسان) مثل ارتكاب الجرائم المختلفة، حوادث المجانين، المظاهرات والتجمعات الخطرة، الحروب (أو الحيوان) مثل الحوادث

---

(١) راجع فى ذلك :
Gilles LEBRETON , Droit administratif général , 3 ème édition 2004 , Dalloz ,Paris, p160

(٢) راجع فى ذلك :
حسام مرسي ، التنظيم القانوني للضبط الإداري ،دار الجامعة الجديدة ،مصر،٢٠١١- ص ١٠٥

الناتجة عن الحيوانات الضارة والمفترسة ،(أو الأشياء) مثل الحرائق وانهيار المباني، (أو الطبيعية)مثل كوارث الفيضانات والزلازل).[١]

٢- الصحة العامة : ويقصد بها حماية صحة الأفراد من كل ما من شأنه أن يضر بها من أمراض أو أوبئة، إذ تعمد الإدارة إلى تطعيم الأفراد من الأمراض المعدية وتتخذ الإجراءات التي تمنع انتشارها، كما تشرف على توفير المياه الصالحة للشرب وتراقب صلاحية الأغذية للاستهلاك البشري.[٢]

٣- السكينة العامة:

هي حق الأفراد فى كل مجتمع أن ينعموا بالهدوء والسكينة فى الطرق و الأماكن العامة وأن لا يكونوا عرضة للفوضى والضوضاء، وعليه يقع على عاتق الإدارة القضاء على مصادر الإزعاج فى الشوارع والطرقات العامة ومنع استخدام الوسائل المقلقة للراحة كمكبرات الصوت أثناء الحفلات أو اللقاءات العامة سواء فى النهار أو الليل .[٣]

ثانيا :الأهداف الحديثة للضبط الإداري.

مع تطور الدولة الحديثة ،وتدخلها فى المزيد من نشاطات الأفراد ،تطور معها مفهوم النظام العام ولم يعد يقتصر على العناصر التقليدية السابق ذكرها، بل توسع ليشمل عدة مجالات أخرى وهي: الأخلاق والآداب العامة، والنظام العام الجمالي (النظام الرونقي للمدينة)، النظام العام السياسي والاقتصادي.

١- المحافظة على الأخلاق والآداب العامة:

يقصد بذلك القيم والمبادئ الأخلاقية التي توافق الناس فى مجتمع معين على احترامها والالتزام بها، وتدخل الآداب العامة فى حدود معينة ضمن أهداف الضبط الإداري المتعارف عليها.وقد لعب مجلس الدولة الفرنسي دورا بارزا فى إرساء وتطوير هذا الهدف من خلال أحكامه فقد قضى برفض إلغاء قرار إداري صدر بمنع عرض

(١) راجع فى ذلك :
محمد فؤاد عبد الباسط - القانون الإداري. - تنظيم الإدارة ،نشاط الإدارة ومسائل الإدارة . دار الفكر الجامعي. الإسكندرية. ٢٠٠٠ ، ص ٣٦٢

(٢) وسيتم تناول الصحة العامة كهدف من أهداف الضبط الإداري ولكن بنظرة حديثة وفقا لتطور المجتمعات المعاصرة فى المبحث التالي من هذه الدراسة.

(٣) راجع فى ذلك :
مصطفى صلاح الدين عبد السميع هلال - المسؤولية الإدارية للدولة عن التلوث الضوضائي - دراسة تحليلية مقارنة بين القانون المصري والقانون الفرنسي- دار النهضة العربية - ٢٠١٠ - ص ١٧

بعض المطبوعات المرخص بها فى الطريق العام وأكشاك الصحف وفي واجهات المكتبات، لأنها تحتوي على بعض الأشياء الضارة بأخلاق الشباب وقضى أيضا برفض إلغاء قرار صدر بتحريم حفلات الرقص فى بعض الملاهي ومنع الشباب الذين تقل أعمارهم عن الثامنة عشر من ارتياد بعض الحانات.(١)

٢- حماية النظام العام الجمالي(الجمال الرونقي للمدينة)

إن حماية النظام الرونقي للمدينة يعد من الأهداف الحديثة للضبط الإداري، وقد أثار مشكلة المحافظة على جمال الرونق(تجميل المدن)الفقه الفرنسي حول مدى اعتباره من عناصر النظام

العام بما يبرر لسلطات الضبط الإداري التدخل لوقايته والمحافظة عليه، وكان ذلك قبل أن تطرح المشكلة عمليا أمام مجلس الدولة الذي قضى عام ١٩٥٧ بأن سلطات الضبط الإداري لا يحق لها أن تتدخل للمحافظة على جمال الرونق إلا فى الحالات التي يرخص فيها القانون بذلك بنصوص صريحة، غير أن مجلس الدولة عدل عن موقفه سنة ١٩٣٦ بحكمه الصادر فى قضية «اتحاد نقابات مطابع باريس» واعتبر أن حماية رونق وجمال المدينة من مهام سلطات الضبط الإداري.(٢)

٣- حماية النظام العام السياسي والاقتصادي : -

أ - بالنسبة للنظام الاقتصادي:

مع توسع تدخل الدولة فى النظام الإقتصادي وتطور فكرة النظام العام ،وتحت ضغط الظروف الاقتصادية والاجتماعية تولت الدولة تنظيم الموضوعات والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى إثر هذا التطور بدأت تظهر إلى الوجود فكرة النظام العام الاقتصادي والتي تتمثل فى تقييد الأنشطة الاقتصادية الفردية وحماية المستهلك، وتدابير الاقتصاد الخاص بالأزمات،وتدابير التموين، وتدابير حماية بعض المرافق الاقتصادية وحماية الأموال واشباع الحاجات الضرورية والملحة.(٣)

---

(١) راجع فى ذلك :
مصطفى أبو زيد فهمي: الوجيز فى القانون الإداري . دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية. - ٢٠٠٥ - ص٢٠٥

(٢) راجع فى ذلك :
لوصيف خولة - الضبط الإداري -السلطات والضوابط - رسالة ماجستير -كلية الحقوق والعلوم السياسية -جامعة محمد خضيرة بسكرة - ٢٠١٤ -ص ١٧

(٣) راجع فى ذلك :
عيساوي عز الدين ،البحث عن نظام للنظام العام . المجلة الأكاديمية للبحث القانوني .عدد خاص بالملتقى الدولي حول « تحول فكرة النظام من النظام العام إلى الأنظمة العامة » يومي ٠٧ و ٠٨ مايو ٢٠١٤ .كلية الحقوق . والعلوم السياسية جامعة عبد الرحمان ميرة -بجاية- الجزائر . ٢٠١٥ .ص ٢٧٥

ب- بالنسبة للنظام السياسي:

فتتدخل الإدارة فى أعمال السلطة السياسية عن طريق ما منحها القانون الإداري من سلطات ونفوذ لتستعملها لتحقيق غايات سياسية، إذ تتمتع بوسائل قوية وفعالة تستعملها إذا ما أصاب الدولة على المستوى الوطني اعتداءات فى الداخل والخارج، فيتأثر الأمن فى الحالتين بالسياسة المتبعة، فالنظام العام يتأثر بالظواهر السياسية ويتلون باللون السياسي الذي يقرره الدستور فى الدولة والتي تعمل على المحافظة على مؤسساتها القائمة لحماية الدولة ككائن معنوي، ويتضح ذلك من خلال ما يتخذه رئيس الجمهورية من اجراءات وتدابير تقيد ممارسات الحقوق والحريات العامة فى إطار ما يعرف بنظرية الظروف الاستثنائية.[١]

النظرة الحديثة للصحة العامة كهدف من أهداف الضبط الإداري

اتسعت فكرة النظام العام لتستغرق العديد من تدخلات الدولة فى المجتمع، وهذا لما طرأ على الدولة الحديثة من تغيير وتوسع فى المفاهيم بعد أن كانت غاية النظام العام هي المحافظة على الاستقرار الذي يتحقق باختفاء الاضطرابات المادية. فكانت الغاية الوحيدة هي الإبقاء على الوضع القائم، وأصبحت بذلك فكرة النظام العام وسيلة لإقامة نظام جديد تطوري وفعال، ليتحول النظام العام من نظام محافظ ليصبح نظاما متطورا يفيد فى حماية مصالح الأفراد.[٢]

أولا: تعريف الصحة العامة:

ويقصد بها كل الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على صحة الجمهور، ووقايته من أخطار الأمراض وانتشار الأوبئة ولذا، يقع على عاتق الإدارة أن تتخذ كافة الاحتياطات للقضاء على ما من شأنه المساس بالصحة العامة سواء كان ذلك متصلا بالإنسان أو الحيوان أو الأشياء، فتقوم الإدارة باتخاذ الإجراءات اللازمة لمراقبة سلامة الأغذية وعدم تلوث المياه ونظافة المساكن والمحلات العمومية والتحصين عند الأمراض المعدية وهو ما يؤدي فى النهاية إلى اختفاء الأمراض أو مخاطرها واستتباب

---

(١) راجع فى ذلك :
بن عزوز بن صابر ،النظام العام الاجتماعي فى مفهوم قانون العمل ، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني ،عدد خاص بالملتقى الدولي حول ، تحول فكرة النظام من النظام العام إلى الأنظمة العامة ، يومي ٠٧ و ٠٨ ماي ٢٠١٤ ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية- الجزائر ، ٢٠١٥ ،ص ٦٢٥

(٢) راجع فى ذلك :
عادل السعيد أبو الخير ، مرجع سابق ،ص ٢٤٦

السلامة الصحية بالطرق الوقائية [١]، ومنه فإذا تبين للسلطة العامة أن مادة غذائية ما أصبحت تشكل خطرا على صحة الأفراد جاز لها أن تتخذ كل إجراء بغرض منع بيعها أو عرضها للجمهور ولو عن طريق القوة العمومية. وإذا تبين لها واستنادا لتقارير طبية أن البقر فى مكان محدد يعاني من أمراض يهدد المستهلك فللإدارة صلاحية منع بيعه فى الأسواق فى ذلك المكان وكذلك منع بيع اللحوم، ولا تتدخل الإدارة فقط عند ظهور الخطر أو المرض، وإنما قبله أيضا، وهو الأصل فى إجراءات الضبط فلها أن تراقب مجاري المياه ومعالجتها ومنع استعمالها، ولها أن تراقب المواد المعروضة للبيع خاصة المواد ذات الاستهلاك الواسع وأن تفرض إجراءات لحمايتها.[٢] ولها أن تباشر كل إجراء يهدف لحماية الصحة العامة ولو بلغ الأمر حد غلق المحل أو المحلات التجارية ، إضافة إلى الحفاظ على البيئة بمختلف عناصرها من خطر التلوث . لذلك يلاحظ فى مختلف الدول الاهتمام المتزايد بمكافحة أسباب ومصادر التلوث مثل دخان المصانع ومخلفات الصرف الصحي والنفايات وخاصة الذرية والكيماوية، علاوة على تنظيم تداول ونقل بعض المواد الضارة، وتقييد استعمال هذه المواد فى بعض الالات أو بعض الأماكن، للحد من استخدام المواد الكيماوي المؤثرة على طبقات الأوزون المحيطة بالغلاف الجوي، والعمل على تطوير بعض أنواع الوقود ومصادر الطاقة لتكون أكثر نظافة أو بالأحرى أقل أضرارا بالبيئة كمحاولة طرح بترين خال من الرصاص لاستخدامه وقودا للسيارات.[٣]

ثانيا: صور الصحة العامة :

توقع على عاتق سلطة الضبط واجب القيام بحماية الصحة العامة من عدة أوجه نجملها فى الصور الآتية :

أ- رعاية الصحة الجماعية: وذلك برعاية نظافة الأماكن العامة أو الطرق العامة، ويدخل فى ذلك أيضا عقارات الأفراد وأماكن العمل، والتزود بالمياه النقية وطريقة التخلص من القمامة والفضلات .

(١) راجع فى ذلك :
سامي جمال الدين : أصول القانون الإداري، منشاة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٤ ،ص ٥٠١
(٢) راجع فى ذلك :
عمار بوضياف : الوجيز فى القانون الإداري، ٢ط . جسور للنشر والتوزيع، المحمدية – الجزائر ، - ٢٠٠٧ ،ص ٣٧٦ – ٣٧٧
(٣) راجع فى ذلك :
سامي جمال الدين ، أصول القانون الإداري، مرجع سابق ، ص ٥٠١ .

ب - توفير الشروط الصحية فى المنشآت الصناعية والتجارية والأماكن التعليمية؛ ويقتضي ذلك مراعاة الشروط الصحية فى هذه المنشآت، بحيث لا تضر بالعاملين بها والقاطنين بجوارها، لذلك فإنه يشترط إقامة المصانع على بعد معين من المناطق الآهلة بالسكان لعدم تعرضهم للخطر.

ج - مكافحة الأمراض المعدية ويدخل فى ذلك الإجراءات الخاصة برقابة الأغذية وعزل المرضى بأمراض معدية، وتحصين المواطنين عند الأمراض الوبائية، وفرض الرقابة الصحية على القادمين من الخارج.

د - حماية البيئة من التلوث؛ فالبيئة السليمة قيمة من قيم المجتمع، يجب أن يسعى النظام القانوني للحفاظ عليها شأنها فى ذلك شأن الكثير من القيم فى المجتمع، وهي تمثل قيمة تفوق فى الواقع فى أهميتها معظم القيم الأخرى، لأن الإضرار بها لا يضر فردا واحدا ولكن يضر المجتمع فى مجموعه، ولهذا اتجهت معظم الدول لتأكيد هذه القيمة الجديدة فى قوانينها، بل وفي بعض الدساتير وفي الإعلانات الدولية بصورة جعلتها حقا من حقوق الإنسان[١] لذا يجب على سلطة الضبط اتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل حماية البيئة من التلوث وذلك حفاظا على الصحة العامة.

تعريف الصحة النفسية:

عرفتها هيئة الصحة العالمية بأنها : حالة من العافية يستطيع فيها كل فرد إدراك إمكاناته الخاصة والتكيف مع حالات التوتر العادية والعمل بشكل منتج ومفيد والإسهام فى مجتمعه المحلي.

ويتجلى البعد الإيجابي للصحة النفسية فى تعريف الصحة الوارد فى دستور منظمة الصحة العالمية: «الصحة هي حالة من اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً، لا مجرّد انعدام المرض أو العجز.»[٢]

وقد عرفها الفقهاء بأنها «حالة نفسية يشعر فيها الإنسان بالرضا والارتياح عندما يكون حسن الخلق مع الله ومع نفسه ومع الناس.»[٣]

---

(١) راجع فى ذلك :
منصور مجاجي (، الضبط الإداري وحماية البيئة) مجلة دورية محكمة تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية . العدد الثاني. جامعة قاصدي مرباح – ورقلة . - ٢٠٠٩ ص – ٦٢،٦٢ .

(٢) راجع فى ذلك : الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية
http://www.who.int/features/factfiles/mental_health/ar

(٣) راجع فى ذلك :
كمال ابراهيم مرسي – السعادة وتنمية الصحة النفسية - الجزء الأول- دار النشر للجامعات – ص١٢

الصحة النفسية فى الشريعة الإسلامية:

تعد الصحة النفسية من الأشياء التي ينشدها الناس فى مشارق الأرض ومغاربها ، ولأهميتها فى حياة الفرد والمجتمع ، ظهر الدعاة إليها ، الذين يقولون إن رسالتهم هي مساعدة الأفراد على أن تكون لهم البصيرة والقدرة على التصدي لمشكلاتهم اليومية ، والقدرة على حلها ، بما يحقق للمجتمعات الاستقرار والسكينة ، وعلى ضوء هذا ظهر العديد من المنظمات التي تعمل فى مجال الصحة النفسية ، وتهدف إلى تدعيمها لدى الأفراد ، بما ينعكس إيجابيا على المجتمع ،وأصبح للدول والحكومات دور ضروري فى ذلك أيضا.

وقد أدرك العلماء المسلمون فى ذلك الوقت أهمية الصحة النفسية، وانتشرت دور الرعاية النفسيّة فى دمشق وبغداد والقاهرة، بينما كانت الدول الأوروبية تغط فى سبات عميق من الجهل فكانوا يعالجون الأمراض النفسيّة بحرق المصابين وضربهم وتعذيبهم؛ ظناً منهم أن الأمراض النفسيّة تعود إلى مس الشياطين نتيجة العصيان والتمرد، واستمر الوضع كذلك إلى أنْ جاء فيليب بينل الذي ألف كتاباً حول طريقة التعامل مع المرضى النفسيين.(١)

وقد أكد ابن القيم على أهمية الصحة النفسية التي يسميها السعادة القلبية أو الحياة الطيبة المتصلة بالإنسان وأنه ينبغي معرفتها تفصيلاً والمحافظة عليها فقال : (ولما كانت الصحة من أجل نعم الله على عبده ، وأجزل عطاياه ، وأوفر منحه ، بل العافية أجل النعم على الإطلاق فحقيق لمن رزق حظا من التوفيق مراعاتها وحفظها ، وحمايتها عما يضرها) وقد جعل الله الحياة الطيبة لأهل معرفته ومحبته وعبادته فقال تعالى : « من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون » وقد فسرت الحياة الطيبة بالقناعة والرضى والرزق الحسن وغير ذلك ، والصواب أنها حياة القلب ونعيمه وبهجته وسروره بالإيمان ومعرفة الله ومحبته والإنابة إليه والتوكل عليه ، فإنه لا حياة أطيب من حياة صاحبها ولا نعيم فوق نعيمه إلا نعيم الجنة ، وإذا كانت حياة القلب حياة طيبة تبعته حياة الجوارح فإنه ملكها ، وهذه الحياة تكون فى الدور الثلاث أعني الدنيا ، دار البرزخ ، ودار القرار)

(١) راجع فى ذلك :
الموسوعة العربية - المجلد الثاني عشر - صحة نفسية - ص٧١

وهو يربط الحياة الطيبة بطاعة أوامر الله واجتناب نواهيه، ولذا قال : (وأنه إذا خولف أمره ونهيه ترتب عليه من النقص والفساد والضعف والذل والمهانة ، والحقارة ، وضيق العيش وتنكد الحياة ما ترتب ، كما قال تعالى : « ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكاً ونحشره يوم القيامة أعمى » ، وفسرت المعيشة الضنك : بعذاب القبر ، والصحيح أنها فى الدنيا ، وفي البرزخ فإن من أعرض عن ذكره الذي أنزل ، فله من ضيق الصدر ونكد العيش وكثرة الخوف وشدة الحرص والتعب على الدنيا والتحسر على فواتها قبل حصولها وبعد حصولها ، والآلام خلال ذلك) .[١]

منهج الإسلام فى تحقيق الصحة النفسية للفرد والمجتمع.[٢]

أولاً : أسلوب تقوية الجانب الروحي :

١- الإيمان بالله وتوحيده وعبادته : يدعو الإسلام إلى الإيمان بالله وتوحيده وعبادته وحده لا شريك له ، وقد قضى الرسول صلى الله عليه وسلم الثلاث عشرة سنة الأولى من الدعوة يدعو إلى عقيدة التوحيد ، ويثبت جذور الإيمان فى قلوب أصحابه ، ويصفي نفوسهم ويزكيها بالتقرب إلى الله تعالى وعبادته . ولقد كان للإيمان بالله تعالى أثر عظيم فى تغيير شخصيات العرب ، فقد تخلوا عن كثير من أخلاقهم وعاداتهم فى الجاهلية ، وتحررت عقولهم من الجهل والخرافات ، كما تحررت نفوسهم من الخوف من كثير من الأمور التي يخافها فى العادة معظم الناس .. وأصبحوا يعيشون فى أمن نفسي .. كان عليه الصلاة والسلام يعلم أصحابه ألا يخشوا إلا الله تعالى وحده ، وألا يسألوا إلا الله وحده كما يتضح ذلك من توجيهات الرسول صلى الله عليه وسلم : (..إذا سألت فاسأل الله ، وإذا استعنت فاستعن بالله ، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك . ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك ..).

٢- التقوى : ويصاحب الإيمان الصادق بالله تعالى تقوى الله ، ويتضمن مفهوم التقوى أن يتوخى الإنسان دائماً فى أعماله الحق والعدل والأمانة والصدق ، وأن يعامل الناس بالحسنى ، ويتجنب العدوان والظلم.

(١) راجع فى ذلك :
عبد العزيز بن عبد الله الأحمد . - الطريق إلى الصحة النفسية (عند ابن قيم الجوزية وعلم النفس) . الرياض : دار الفضيلة . الطبعة الأولى-١٤٢٠هـ .

(٢) راجع فى ذلك :
فريد يحي الغامدي – الصحة النفسية فى الاسلام- بحث منشور علي الموقع الرسمي لاكاديمية علم النفس .
http://www.acofps.com/vb/showthread.php?t=2791

٣- العبادات : إن القيام بالعبادات المختلفة من صلاة وصوم وزكاة وحج إنما يعمل على تربية شخصية الإنسان ، وتزكية نفسه ، وتعليمه كثيرا من الخصال الحميدة المفيدة التي تعينه على تحمل أعباء الحياة ، والتي تساعد على تكوين الشخصية السوية التي تتمتع بالصحة النفسية . ثانيا – أسلوب السيطرة على الجانب البدني فى الإنسان :

١- السيطرة على الدوافع : يدعو الإسلام إلى السيطرة على الدوافع والتحكم فيها ، ولا يدعو إلى كبت الدوافع الفطرية ، وإنما يدعو إلى تنظيم إشباعها والتحكم فيها ، وتوجيهها توجيهاً سليما تراعى فيه مصلحة الفرد والجماعة ، ويدعو (الإسلام) إلى نوعين من التنظيم فى إشباع الدوافع الفطرية :

أ- التنظيم الأول هو إشباعها عن الطريق الحلال المسموح به شرعاً ، ومن أمثلة هذا التنظيم إباحة إشباع الدافع الجنسي عن طريق الزواج فقط ، وتجريم إشباعه عن طريق الزنا

ب- التنظيم الثاني هو عدم الإسراف فى إشباع الدوافع لما فى ذلك من أضرار بالصحة البدنية والنفسية

ثالثاً – أسلوب تعليم الخصال الضرورية للصحة النفسية :

لقد عني الرسول صلى الله عليه وسلم ببناء الإنسان وتربيته وإعداده لتحمل مسؤوليات نشر الدعوة الإسلامية وإقامة الدولة الإسلامية فإلى جانب تعليمية أصول الدين الإسلامي وأداء العبادات وبث جذور الإيمان والتقوى فى نفوسهم فقد كان عليه الصلاة والسلام يعلمهم أيضاً الاستقامة فى السلوك والأخلاق الحميدة والعادات الحسنة فى ممارساتهم المختلفة فى حياتهم اليومية وفي تعاملهم مع الناس الآخرين ، وكان يبث فيهم حب الناس والتعاون ومد يد العون و المساعدة إلى الغير والثقة بالنفس والاعتماد عليها ، والقناعة والرضا بما قدر الله تعالى لهم ، وكان يغرس فى نفوسهم الأمن والطمأنينة والتحرر من الخوف والقلق ، ويحثهم على العمل والإنتاج وعلى إتقان ما يقومون به من أعمال ، وعلى تحصيل العلم وتلقي المعرفة والتحرر من الجهل والأوهام والخرافات .[١]

(١) راجع فى ذات المعني :
محمد عثمان نجاتي – الحديث النبوي وعلم النفس - دار الشروق القاهرة-١٩٨٨-الطبعة الأولي.

المطلب الثاني

الأساس الدستوري والقانوني لدور الدولة فى الحفاظ علي الصحة النفسية لمواطنيها

يزخر الدستور المصري الحالي ٢٠١٤ بالعديد من النصوص التي تؤكد علي ضرورة مراعاة العدالة الإجتماعية والمساواة وعدم التمييز بين المواطنين ومحاربة الفساد ،وضمان المشاركة السياسية ،وكفالة الحق فى الحياة وفي الصحة والتعليم وهي كلها أمور تمثل مرتكزات لتحقق الصحة النفسية والسعادة للمواطنين.

حيث ينص الدستور فى ديباجته علي «ونؤكد على حق الشعب فى صنع مستقبله، هو وحده مصدر السلطات، الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية حق لكل مواطن، ولنا ولأجيالنا القادمة السيادة فى وطن سيد. نحن الآن نكتب دستوراً يجسد حلم الأجيال بمجتمع مزدهر متلاحم، ودولة عادلة تحقق طموحات اليوم والغد للفرد والمجتمع.»

العدالة والتكافل الإجتماعيين أساس متين لصحة الإنسان النفسية.

حيث نص الدستور المصري ٢٠١٤ فى مادته الثامنة علي «يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي. وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي، بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين، علي النحو الذي ينظمه القانون».

كما تنص المادة ١٧ منه علي «تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الاجتماعى. ولكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعى الحق فى الضمان الاجتماعى، بما يضمن له حياة كريمة، إذا لم يكن قادرًا على إعالة نفسه وأسرته، وفى حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة. وتعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين، والعمال الزراعيين والصيادين، والعمالة غير المنتظمة، وفقًا للقانون. وأموال التأمينات والمعاشات أموال خاصة، تتمتع بجميع أوجه وأشكال الحماية المقررة للأموال العامة، وهى وعوائدها حق للمستفيدين منها، وتستثمر استثماراً آمنا، وتديرها هيئة مستقلة، وفقاً للقانون. وتضمن الدولة أموال التأمينات والمعاشات».

ومن هذه النصوص يتضح لنا ان الدستور المصري قد إهتم اهتماما واسعا وكبيرا بضرورة تحقيق العدالة الإجتماعية والتكافل اللذان يضمنان وضع الأسس الراسخة لتحقيق سلامة الصحة النفسية للمواطنين،فالمواطن الذي يشعر بالتمييز وعدم العدالة هو مواطن تقل لديه عوامل الانتماء ،وتختل صحته النفسية ولا يشعر بالسعادة بانتمائه للوطن نظر لضياع بعض حقوقه.

أحقية المواطن فى الحصول علي الرعاية الصحية المتكاملة وفقا لمعايير الجودة.

وقد جاء نص المادة ١٨ من الدستور لينص صراحة علي حق المواطن فى الرعاية الصحية المتكاملة وفقا لمعايير الجودة « لكل مواطن الحق فى الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وتكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة التى تقدم خدماتها للشعب ودعمها والعمل على رفع كفاءتها وانتشارها الجغرافى العادل. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للصحة لا تقل عن ٣ ٪ من الناتج القومى الإجمالى تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتلتزم الدولة بإقامة نظام تأمين صحى شامل لجميع المصريين يغطى كل الأمراض، وينظم القانون إسهام المواطنين فى اشتراكاته أو إعفاءهم منها طبقاً لمعدلات دخولهم. ويجرم الامتناع عن تقديم العلاج بأشكاله المختلفة لكل إنسان فى حالات الطوارئ أو الخطر على الحياة. وتلتزم الدولة بتحسين أوضاع الأطباء وهيئات التمريض والعاملين فى القطاع الصحى. وتخضع جميع المنشآت الصحية، والمنتجات والمواد، ووسائل الدعاية المتعلقة بالصحة لرقابة الدولة، وتشجع الدولة مشاركة القطاعين الخاص والأهلى فى خدمات الرعاية الصحية وفقاً للقانون».

حاجة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والصحية لتدخل الدولة الإيجابي:

فعلي العكس من الحقوق والحريات السياسية والمدنية ،والتي يكفي أن تمتنع الدولة عن وضع العراقيل والعقبات أمام المواطنين لممارستها واكتسابها ،فإنه لا يكفي النص علي الحقوق الإقتصادية والإجتماعية ،وإنما لابد أن تقوم الدولة بدور

ايجابي بغية الوفاء بها ،بتقديم العون والمساعدة للمواطنين ،بما يفي بمتطلبات حياتهم علي مختلف الأصعدة .[١]

وقد جاء العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية باعتباره وثيقة منشئة تحتوي على قواعد مؤسسة لبرامج تحدد توجهات الدول المستقبلية ،ولا يتحقق المرجو من هذه القواعد إلا بتدخل الدولة الايجابي ،الأمر الذي يتطلب تخصيص موارد مالية كافية لتحقيق هذه الحقوق ،الأمر الذي دفع الدول إلي محاولة الالتزام التدريجي بهذه القواعد وفق ما تخصصه من موارد مالية تكفي لتحقيق هذه الأغراض.

الأمر الذي يفسر تأخر بعض الدول العربية فى الالتزام بالنسب التي قررتها دساتيرها فضلا عن ما ورد فى العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية،([٢]) فالدستور المصري رغم ما يقرره فى المادة ١٨ من ضرورة تخصيص ٣٪من الناتج القومي للانفاق علي الصحة إلا أن الإنفاق الحقيقي فى الميزانية يدور حول نصف هذا الرقم تقريبا .[٣]

صعوبة الرقابة القضائية علي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والصحية.

خلافا للحماية القضائية التي تتمتع بها الحقوق السياسية والمدنية والتي يستطيع أي فرد أن يرفع دعوي قضائية إذا تعرضت حقوقه تلك للانتهاك ،مطالبا

(١) راجع فى ذلك :
جابر سعيد عوض - الحقوق الإقتصادية والإجتماعية فى الدساتير العربية (رؤية مقارنة) - ص٦ بحث منشور علي الموقع دار الكتب
http://k-tb.com/book/law02114-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%86%D8%A9

(٢) راجع فى ذلك :
جابر سعيد عوض - المرجع السابق -ص٢٦

(٣) راجع فى ذلك :
التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٢٠١٧ الصادر عن مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية -عدد ٢١ -الصادر فى ٢٠١٨/١/١ ص٢٠٦ وما يليه.

بوقف هذا الاعتداء أو التعويض عما يكون لحق به من أضرار جراء هذا الإعتداء ،فإن الأمر جد مختلف فيما يتعلق بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية ،علي إعتبار أن تخلف الدولة عن آدائها متعلق بمدي قدرة الدولة المادية علي الوفاء بها .[١]

وعليه فإن التكريس الدستوري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لا يعني إكتمال الحماية الدستورية لها ،إذ أن تلك النصوص الواردة فى الدستور لا تعدوا أن تكون إطارا للمشرع الذي يظل متمتعا بسلطة تقديرية واسعة فى نطاق تنظيمها ،الأمر الذي يجعلنا ننادي بضرورة إيجاد الآليات اللازمة لتجسيد تلك الحقوق علي أرض الواقع.

أحكام مجلس الدولة المصري تفرض رقابة المشروعية علي الحقوق الاجتماعية والصحية .

فقد جاءت أحكام مجلس الدولة المصري منتصرة لفرض رقابة المشروعية علي أعمال السلطة التنفيذية فيما يتعلق بالحقوق الصحية للمواطنين ، فالحقوق الاجتماعية والصحية هي من الأولويات التي يحتاجها المواطن بشكل يومي ودائم ،لكي ينعم بالاستقرار الذي يجعله يشعر بالانتماء ويحفز فيه روح الإيجابية ويشعره بالسعادة ويحسن من صحته النفسية .

وقد أكدت محكمة القضاء الإداري الدائرة الأولى بالبحيرة،فى حكمها الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٥ أنه لا يجوز لهيئة التأمين الصحي أن تهضم حقوق مرضاها فتغلق أبوابها فى وجوههم ،وقضت بوقف تنفيذ قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتامين الصحي السلبي بالامتناع عن صرف دواء «برالاتركسات» فولوتين، بالمجان لأحد الطلاب بالصف الثالث بالثانوية العامة بمدرسة الحريري الثانوية بإدارة أبوحمص التعليمية، وما يترتب على ذلك من آثار أخصها إلزام الهيئة العامة للتأمين الصحي بصرف هذا الدواء له حتى تمام شفائه وعرض حالته على الطبيب المختص دوريًا لتقرير مدى حالته الصحية فى ضوء ما يسفر عنه تناول ذلك الدواء على النحو المبين بالأسباب وأمرت بتنفيذ الحكم بمسودته بدون إعلان .

---

(١) راجع فى ذلك :

يوسف حاشي -النظرية الدستورية - دار ابن النديم -منشورات الحلبي الحقوقية- طبعة ١-٢٠٠٩ -ص ٤٢٧ وما يليها.

وكذلك : جابر سعيد عوض - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فى الدساتير العربية (رؤية مقارنة) - مرجع سابق -ص ٢٠

وقالت المحكمة إن هذا الامتناع يخالف مخالفة صارخة المبادئ الدستورية التي صارت من الحقوق الأساسية للإنسان أولها : أن لكل مواطن الحق فى الصحة وفى الرعاية الصحية المتكاملة وفقا لمعايير الجودة . وثانيها : التزام الدولة باقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين يغطي كل الأمراض على نحو ما نصت عليه المادة ١٨ من الدستور المصري ولا يجوز لهيئة التأمين الصحي التحلل من ربقة الالتزام الدستوري بعلاج المواطنين . وثالثها : أن التقاضى حق مصون ومكفول للكافة ولا يجوز لتلك الهيئة وضع قيود تنال من حقوق المرضى من اللجوء إلى قاضيهم الطبيعي المتمثل فى القضاء الإداري العاصم من القواصم ورابعها : أنه يحظر تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء على نحو ما نصت عليه المادة ٩٧ من الدستور ومن ثم فإن قول هيئة التأمين الصحي لم يكن يستحق فى العدل ردًا ولا يستأهل فى الحق ذكرًا، وفضلا عن ذلك فإن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد استقر على أن المنازعة الماثلة ومثيلاتها هي منازعة إدارية بين المدعي المريض وهيئة التأمين الصحي حول تقديم العلاج والرعاية الطبية المنوط بتلك الهيئة تقديمها ، ومن ثم تدخل هذه المنازعة فى مفهوم المنازعة الإدارية.[١]

كما أصدرت المحكمة الإدارية العليا الدائرة العاشرة فى ٢٠ فبراير ٢٠١٩ حكما بإلزام الحكومة برد ١,٥ مليون جنيه لورثة موظف أجرى عملية زرع كبد بالصين، وقالت المحكمة فى حيثيات ذلك الحكم إنه إذا استحق المريض أن تتحمل الدولة كامل نفقات علاجه – كما فى حالة صاحب الحكم- فإن تحمل الحكومة لجزء من تلك النفقات لا يعفيها من التزامها بأن تؤدى إليه باقي نفقات العلاج التي تكبدها بالفعل إذا طالبها بها « فالوفاء الجزئي بالالتزام لا يقوم مقام الوفاء الكامل به ولا يغني عنه.[٢]

الحكم بزيادة المعاشات بإضافة ٨٠ ٪ من قيمة آخر خمس علاوات علي الأجر المتغير:

وكانت محكمة القضاء الإداري قد أصدرت حكماً فى أواخر العام الماضي قضي بإلزام وزارة التضامن الاجتماعي بإضافة ٨٠٪ من آخر خمس علاوات للأجر المتغير لأصحاب المعاشات، وأكدت، فى حيثيات حكمها، أن المنطق القانوني المستقيم يثبت

(١) راجع فى ذلك :
جريدة الأهرام المصرية – العدد ٤٧٣٦٩ لسنة ١٤١ . ٢٠١٦/٢/٢٥

(٢) راجع فى ذلك :
الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا الدائرة العاشرة –بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠١٩

أن العلاوات الخاصة التي لم تقرر إلا اعتبارًا من عام ١٩٨٧، وتم تقريرها عبر أكثر من ٣٠ عامًا لصالح العاملين، تدخل بحكم الضرورة واللزوم فى نطاق عناصر الأجر المتغير الواجب صرف معاش عنها. وقد أيدت المحكمة الإدارية العليا هذا الحكم فى ٢١ /٢/ ٢٠١٩.[١]

وهذه كلها أحكام تؤكد الدور المهم الذي يمارسه القضاء الإداري فى رقابة المشروعية على تصرفات وقرارات السلطة الإدارية فيما يخص المزايا الصحية والمالية التي يجب أن يتمتع بها المواطن ،والتي ترفع من قدره بما يحصل له السعادة والانتماء والتمتع بحياه كريمة تمكنه من أن يكون مواطنا ايجابيا فعالا فى مجتمعه.

المبحث الثاني

الدور التطبيقي للدول فى الإهتمام بالصحة النفسية للمواطنين

مما لا شك فيه أن الصحة النفسية للمواطنين فى أي دولة من أهم أسباب تقدمها وازدهارها ،وقد فطنت الكثير من الدول إلى هذه الحقيقة وبدأت العمل عليها ،وأصبح صيانة الروح الايجابية للمواطنين وسعادتهم من الأهداف التي تسعي إليها الحكومات وتنشأ من أجلها الوزارات ،وقد قامت أربع دول بتعيين وزراء للسعادة حتى الآن وهي: دولة الإمارات، وبوتان، والاكوادور، وفنزويلا.[٢]

ويهمنا فى هذا المقام دراسة الحالة الإمارتية كمثال تطبيقي.

---

(١) راجع فى ذلك:
الحكم الصادرة من المحكمة الإدارية العليا بتاريخ ٢١ /٢/ ٢٠١٩.

(٢) وفقا لتقرير السعادة العالمية ٢٠١٦ . الذي تصدره شبكة المبادرة الدولية لحلول التنمية المستدامة. ومعهد الأرض التابع لجامعة كولومبيا. حلت الدانمارك فى المركز الأول. تلتها سويسرا. ثم أيسلندا. وفنلندا. وجاءت الولايات المتحدة فى المركز ١٣. والمملكة المتحدة فى المركز ٢٣. وجاءت السعودية فى المركز ٣٢. وقطر فى المركز ٣٦. والجزائر فى المركز ٣٨. والكويت فى المركز ٤١. وليبيا فى المركز ٦٧. والأردن فى المركز ٨٠. والمغرب فى المركز ٩٠. والعراق فى المركز ١١٢. ومصر فى المركز ١٢٠. والسودان فى المركز ١٣٣. واليمن فى المركز ١٤٧. وسوريا فى المركز ١٥٦ قبل الأخير.

المطلب الأول :

وزارة السعادة الإماراتية كمثال تطبيقي علي الاهتمام بالصحة النفسية للمواطنين

وقد كانت دولة الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول التي اهتمت بالصحة النفسية لمواطنيها فأنشأت وزارة خاصة بالسعادة ،ووضعت لها ميثاقا يتضمن أهم الأهداف التي تسعى إليها الدولة من إنشاء هذه الوزارة ،وجاء نص الميثاق كالتالي:

« تؤمن حكومة دولة الإمارات أن تحقيق السعادة هو هدف إنساني، ومطمح لكافة الشعوب، وأنها تمثل نهجا شاملا تجاه التنمية والرفاء، وهي السبيل نحو عالم أفضل.

السعادة هي الغاية الأسمى لعمل حكومة دولة الإمارات، التي تلتزم على الدوام، من خلال سياستها العليا، وخطط ومشاريع وخدمات جميع الجهات الحكومية، على تهيئة البيئة المناسبة لسعادة الفرد والمجتمع، وترسيخ الإيجابية كقيمة أساسية فيهم، مما يمكنهم من تحقيق ذواتهم وأحلامهم وطموحاتهم.

تعمل حكومة الإمارات على قياس السعادة، وتحرص على تحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية الشاملة والمستدامة ،بما يحقق سعادة ورفاهية الأجيال الحالية والقادمة. كما تعمل على ترسيخ ثقافة السعادة والإيجابية كأسلوب حياة فى الدولة، بما يتناسب مع طموحات مجتمع الإمارات، وتطلعاته، وعاداته، وثقافته، وذلك بالتكامل مع مختلف المؤسسات الحكومية والمجتمعية والخاصة.

يتحلى مواطنو دولة الإمارات والمقيمون على أرضها بقيم إيجابية رفيعة، ويسعون باستمرار لاختيار السعادة وتحقيقها فى حياتهم وحياة أسرهم ومؤسساتهم، وهم يدفعون بهذه الروح عجلة التنمية الاقتصادية، والرقي الاجتماعي والثقافي، كمثال يُحتذى به للإنسان السعيد، والايجابي على مستوى العالم.

تطمح حكومة الإمارات أن تلعب دوراً رئيسياً فى الجهود الدولية لتحقيق السعادة والإيجابية، وأن تكون مركزا ووجهة عالمية لها. »[1]

(١) راجع فى ذلك : الموقع الرسمي لحكومة الإمارات العربية المتحدة.
https://government.ae/ar-AE/about-the-uae/the-uae-government/government-of-future/happiness

ملاحظات حول ميثاق وزارة السعادة الإماراتية:

١- إيمان الدولة بكون السعادة هدفا إنسانيا ومطمحا للشعوب ،وهذا الإيمان فى ذاته فيه تطور شديد لنظرة الدولة ومؤسساتها لمواطنيها ،وقراءة جيدة لأمال المواطنين وطموحاتهم.

٢- اعتبار السعادة هي الغاية الأسمي للحكومة، والتي تسعي إليها من خلال تضمينها السياسات العليا للدولة ، فيه نظرة أكثر عمقا لوظيفة السلطات الإدارية ،فالسلطات الإدارية فى الدولة لم تعد تسعى لتحقيق الأهداف التقليدية للضبط الإداري من أمن عام، وصحة عامة ،وسكينة عامة وفقط ،بل أصبح الأمر أكثر عمقا بالنظر لأهداف غير تقليدية كسعادة المواطنين والتي هي الغاية الأسمى والهدف الأعلى وراء وظيفة الحكومة.

٣- سعي الحكومة من خلال تقديم خدماتها وبناء مشاريعها إلى تهيئة البيئة المناسبة لسعادة الأفراد والمجتمع ،وترسيخ قيم الإيجابية المحفزة على النجاح والتقدم ،الأمر الذي يجعل الأولوية عند تقديم الخدمات للمواطنين ليس فقط تسيير أمورهم ،بل العمل على سعادتهم فى تلقي الخدمة ،وهو ما يتطلب إبداعا من نوع خاص،وجهدا أكبر على الدولة فى إيجاد الوسائل التي تحقق هذا الهدف .

٤- استخدام وسائل قياس السعادة فى قراءة الوضع الراهن وتحديد الفجوة بينه وبين المأمول، والسعي بخطط تنفيذية للوصول للهدف ،مع قياس دائم لمردود الوسائل المستخدمة فى تحقيق السعادة علي المواطنين.

٥- المساهمة فى الجهود الدولية لترسيخ قيم السعادة والإيجابية من خلال الاتفاقات والمعاهدات وجعل الدولة مركزا ووجهة للساعين لتحقيق هذا الغرض.

وقد اتخذت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة عدة خطوات تنفيذية فى هذا الإطار أهمها:

تعيين رؤساء تنفيذيين للسعادة والإيجابية

ويتم هذا التعيين من خلال قيام الوزير، أو رئيس مجلس الإدارة بتسمية إحدى موظفي الجهة الاتحادية الحاليين كرئيس تنفيذي للسعادة والإيجابية ، والذي يتولى مسؤولية تنمية ثقافة السعادة والإيجابية فى الجهة التي يعين فيها.

كما يتولى الرئيس التنفيذي التنسيق مع مكتب وزير الدولة للسعادة لتنفيذ مبادرات البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية فى الجهة الحكومية، وكذلك تنسيق المبادرات والمشاريع لتعزيز السعادة والإيجابية لدى الموظفين والمتعاملين، وإطلاق برامج لتصنيف بيئة العمل فى القطاع الحكومي والخاص حسب مستويات السعادة فيها.

إنشاء مجالس للسعادة والإيجابية فى الجهات الاتحادية

تشمل مجالس السعادة والإيجابية أعضاء من قطاعات ومناطق مختلفة تغطيها خدمات الجهة، وتركز على تنسيق سياسات وخدمات الجهة بهدف تحقيق سعادة المجتمع، وإطلاق وتنفيذ البرامج ذات الصلة، فضلاً عن تعزيز السعادة فى بيئة العمل الداخلية.

تخصيص أوقات للأنشطة الايجابية داخل وخارج الجهات الاتحادية.

تهدف هذه المبادرة إلى زيادة ثقافة السعادة والإيجابية فى الحكومة الاتحادية، بحيث يتم تخصيص أوقات لأنشطة السعادة والإيجابية داخل الجهة أو خارجها لزيادة سعادة المجتمع.

إطلاق معادلة جديدة لإسعاد المتعاملين.

فى ١٠ مايو ٢٠١٦ ، أطلقت وزيرة الدولة الإماراتية للسعادة وجودة الحياة معادلة إسعاد المتعاملين ، وذلك بهدف ترسيخ مفاهيم السعادة وتعزيزها فى مراكز سعادة المتعاملين، لتصبح ممارسة وثقافة فى الجهات الحكومية، بحيث يتم تزويد موظفي إسعاد المتعاملين بمجموعة من الأدوات والقيم التي تمكنهم من تنفيذ مبادرات الحكومة فى مجال تحقيق السعادة والإيجابية.

وتهدف هذه المعادلة، التي تستند إلى ميثاق خدمة المتعاملين، إلى إبراز التزام الجهات الحكومية بتقديم خدمات تحقق سعادة المتعاملين. ترتكز المعادلة على ثلاثة عناصر رئيسة وهي:

الموظف الفخور بتقديم الخدمات المتميزة: وهو موظف إسعاد المتعاملين الذي يأخذ زمام المبادرة فى تقديم أفضل تجربة سعيدة للمتعامل، ويتبنى شعار» نتعهد

بإسعادك»، ويتحلى بسمات الترحيب بابتسامة، وإعطاء انطباع أولي متميز، والاحترام واللباقة، والإنصات الجيد، والمهنية والمبادرة فى تقديم العون.

- الجهة المتفانية فى إسعاد المتعاملين : وهي الجهة التي تطور خدماتها وفق احتياجات المتعامل، والاتجاهات العالمية فى مجال عملها، وتطبق شعار «نعمل لإسعادك» عبر التزامها بتوفير بيئة مضيافة تعزز ثقافة السعادة والإيجابية، وتقدم خدمة سريعة ومبسطة.
- المتعامل المبادر والإيجابي: وهو المتعامل الذي يسعى للحصول على الخدمة من الجهة الحكومية، ويشارك بتقديم اقتراحات بناءة ، تسهم فى تصميم خدمات مبتكرة تحقق السعادة له ولبقية المتعاملين، ويلعب دور المساعد للجهة فى تطبيق شعار «ساعدنا لإسعادك».تدريب الرؤساء التنفيذيون للسعادة والإيجابية.
- اعتماد البرامج التدريبية للمسئولين والقيادات.

وفي يوليو ٢٠١٦ ، أعلنت وزيرة الدولة للسعادة عن اختيار ٦٠ رئيساً تنفيذيا للسعادة والإيجابية فى الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية ، والبدء بتأهيلهم عبر برنامج تدريبي، علمي، شامل، ومكثف بهدف إعداد أجيال من المتخصصين فى كافة المجالات.

ويتكون البرنامج التدريبي من ٥ نماذج رئيسية، تم اختيار أفضل الشركاء العالميين لتنفيذ كل منها وهي:

١. علم السعادة والإيجابية
٢. اليقظة الذهنية
٣. قيادة فريق العمل السعيد
٤. السعادة والسياسات فى العمل الحكومي
٥. قياس السعادة

ويتضمن البرنامج إلى جانب المحاضرات والندوات العلمية، جولات معرفية للاطلاع على أفضل الممارسات والتجارب العالمية، ومجموعة من التطبيقات وورش

العمل، وقد قام المنتسبون بتصميم، وتنفيذ مشاريع لتعزيز السعادة والإيجابية فى بيئة العمل الحكومي ، وفي المجتمع.

وقد تم تنفيذه على مدى ٥ أشهر اعتباراً من سبتمبر ٢٠١٦ وحتى يناير ٢٠١٧ لتأهيل الرؤساء التنفيذيين للسعادة والإيجابية فى حكومة دولة الإمارات.

إنشاء منصة «أصدقاء السعادة»

فى ١٨ أبريل ٢٠١٧ أطلق البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية مبادرة «أصدقاء السعادة» المنصة الإلكترونية الهادفة إلى تعزيز الطاقات، والمشاركة المجتمعية للأفراد والمؤسسات فى مختلف المبادرات التي ينفذها البرنامج بهدف تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية السعادة والإيجابية، وترسيخ شراكة فاعلة بين الحكومة والمجتمع، أفراداً ومؤسسات، لدعم جهود تحقيق السعادة فى كافة المجالات وتوجهات الحكومة فى عام الخير.

ومن خلال نموذج إلكتروني متاح يمكن لجميع الراغبين تسجيل بياناتهم الشخصية، واختيار جوانب التعاون التي يرغبون من خلالها فى العمل مع البرنامج بما يسهم فى بناء قاعدة بيانات موحدة وشاملة للشركاء المحتملين فى مختلف المبادرات والفعاليات التي سيعمل عليها البرنامج مستقبلاً. وقد تم إنشاء موقع الكتروني لهذا الغرض.[١]

ويتكون النموذج الإلكتروني من قسمين: الأول للأفراد والثاني للمؤسسات والشركات، ويتضمن كل قسم المعلومات الرئيسية للراغب بالتسجيل مثل الاسم وعنوان الاتصال ومجالات التعاون التي يرغب بها وغيرها من المعلومات.

وبمجرد إتمام عملية التسجيل الفردي أو المؤسسي يتم تصنيف النماذج حسب النوعية ومجالات التعاون ودراسة توافق الطلبات مع توجهات البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية وبناء على هذه العملية يتم التواصل مع الشركاء للتعاون فى المبادرات والمشاركة فى الفعاليات والأنشطة التي تتناسب مع ما قدموه.

---

(١) راجع فى ذلك : المرجع السابق.
ويتم ملء النموذج بخطوات سهلة ومبسطة وسريعة https://happy.ae/Friendsofhappiness

تدشين المراكز البحثية «مركز الإمارات لأبحاث السعادة»

فى مارس ٢٠١٧، أطلقت جامعة الإمارات بالتعاون مع البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية مركز الإمارات لأبحاث السعادة، والذي يهدف إلى دعم جهود ترسيخ السعادة والإيجابية فى المجتمع، من خلال الدراسات العلمية المتخصصة، ومجالات قياس وتقييم مؤشرات السعادة، ورصد توجهات ورؤى المجتمع، بما يعزز فى إثراء المحتوى العلمي الخاص بالسعادة فى دولة الإمارات، والمساهمة فى النتائج العلمية على مستوى العالم.

تفاعل وانسجام الوزارات المختلفة مع الهدف .

برنامج سعادة العمال

انسجاما مع أهداف البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية، أطلقت وزارة الموارد البشرية والتوطين سلسلة من المبادرات، التي تهدف إلى تحقيق سعادة العمال. وتشمل هذه المبادرات ما يلي: أسعد بيئة عمل، وأسعد سكن عمال، وحافلة السعادة، وبطاقة السعادة.

وتهدف مبادرة بطاقة السعادة إلى توفير بطاقات اتصال مجانية للعمال. وتهدف مبادرة أسعد سكن عمال إلى الالتزام بدليل المعايير العامة التي يتوجب توافرها فى سكن العمال. ويحدد الدليل معايير الحد الأدنى للمرافق، التي يتوجب توفيرها فى مساكن العمال، مع الالتزام بالقوانين التي تنظم البيئة والصحة والسلامة. ويوصي الدليل أيضا بتوفير مرافق ترفيهية لهم. وتقوم الجهات البلدية بإجراء عمليات فحص دوري لمساكن العمال.

عمل مسابقات تشجيعية ومنها مسابقة «أسعد بيئة عمل » بشكل دوري مرة واحدة سنويا .

شروط المشاركة :[١]

المشاركة اختيارية لكافة المنشآت المسجلة فى قاعدة بيانات الوزارة (١٠٠٠ عامل فما فوق) ولا يوجد لديها مخالفات . وللمسابقة عدة معايير :أهمها استيفاء المتطلبات

(١) راجع فى ذلك : الموقع الرسمي لوزارة الموارد البشرية والتوطين الإمارتية.
http://www.mohre.gov.ae/ar/about-us/about-mohre/happiest-work-environment-award.aspx

الحكومية ووجود الأنشطة والمبادرات داخل المؤسسة . وتمنح مزايا ومكافآت منها درع السعادة للوزارة وشهادة تقدير وتكريم من وزير الموارد البشرية و وزيرة السعادة .

تحليل النموذج التطبيقي لدولة الإمارات العربية فى إنشاء وزارة للسعادة .

ومن خلال دراستنا لتطبيق دولة الإمارات العربية للاهتمام بالصحة النفسية لمواطنيها والمقيمين على أرضها من خلال مبادرتها بإنشاء وزارة خاصة للسعادة والايجابية نورد بعض الملاحظات .

١- أن تطبيق الإجراءات والضوابط الخاصة بوزارة السعادة امتدت إلى المقيمين علي أراضي الدولة من غير المواطنين ولم تقتصر على المواطنين فقط ،وهو ما يجعل الهدف الخاص بالاهتمام بالصحة النفسية يتسع ويصبح أكثر شمولا وفاعلية .حيث إن المقيمين على أراضي الدولة من غير مواطنيها لهم تأثير مباشر على نمو وتقدم الدولة ،خاصة فى ظل الدول الجاذبة للعمالة الخارجية مثل : دولة الإمارات وغيرها من دول الخليج العربي.

٢- أن النمو الإقتصادي للدول وإن كان من العوامل المؤثرة فى إقبال الدول علي الإهتمام بالصحة النفسية لمواطنيها ،إلا أن ذلك لم يمنع دول أقل نموا وأكثر فقرا من الإهتمام بسعادة مواطنيها كفينزويلا .

فالدول ذوات الدخول المالية العالية ،تشجعها إمكانياتها المالية على الاهتمام بسعادة مواطنيها وتوجيه الإنفاق الحكومي لهذا الغرض ،ولا تعضلها الموارد عن الابداع فى إيجاد وسائل السعادة وتوظيف القائمين عليها لخدمة المقيمين على أرضها .

لكن الدول الأقل نمو وغنا وموارد تستطيع سعيا لتحقيق هذا النمو أن توظف أمكاناتها المحدودة لمزيد من الاهتمام بسعادة مواطنيها ،ولا يثنيها ضيق اليد عن ذلك طالما وجدت الإرادة لهذا الإهتمام.

٣- لا يمكن بحال فصل الإرادة السياسية ونظام الحكم داخل الدولة عن توجيه أجهزتها لتحقيق سعادة المواطنين ،وهو ما ظهر لنا من كون المبادرة قد تبناها رئيس وزراء الدولة ، فالدول الأكثر ديمقراطية أو التي تسعي علي الأقل لهذا الهدف ،هي التي تضع مواطنيها على قمة أولوياتها ،وتشعرهم دائما بالانتماء وبأنهم أصحاب السيادة الحقيقة وأنهم دائما فى بؤرة اهتماماتها.

٤- أن الأهداف الحديثة للضبط الإداري وفي القلب منها الاهتمام بالصحة النفسية للمجتمع وتحقيق السعادة للمواطنين، لا يمكن أن ترتكز على نصوص وشعارات فارغة المضمون ،بل أنه لا يقوم لها قائمة إلا بإرادة حقيقية وعقول إبداعية وخطط تنفيذية قابلة للتطبيق ،وسواعد فتية وهو ما ظهر بوضوح فى البرامج التنفيذية للحكومة.

٥- هدف الاهتمام بالصحة النفسية للمواطنين هدف حديث ،يحتاج إلي قدرات وأفكار إبداعية فى التطبيق ،وبالتالي لا يقوم إلا على أكتاف الشباب الذين هم عماد المستقبل فى أي دولة ،كما أن اهتمامهم واطلاعهم على أحدث وسائل التواصل والتكنولوجيا الحديثة يؤهلهم لتحقيق النجاح فى هذا الهدف.وهو ما نلاحظه فى اختيار وزيرة شابة لتقوم على تنفيذ هذا البرنامج.

٦- لا يمكن بحال تفعيل منظومة السعي لسعادة الفرد والمجتمع دون السعي لرفع المستوى الثقافي والتعليمي للمواطنين ، ودون الاهتمام بتقوية الانتماء للوطن من خلال الدورات التدريبية والتأهيلية والتثقيفية التي تمثل ركنا ركينا من أركان تطبيق هذه المنظومة.

٧- نجاح أي منظومة يحتاج دائما إلى التطوير ومتابعة التنفيذ ،والخروج بخطط تصحيحية للتغلب على العقبات ،وهو ما لاحظناه من الاهتمام بالمراكز البحثية ،والتدريب المستمر للقائمين على تطبيق هذه المنظومة من إداريين وعاملين.

٨- المشاركة الجمعية من كافة وزارات ومؤسسات الدولة أمر ضروي لتنشيط وتفعيل هذا الدور وتحقيق النجاح فيه وهو ما رأيناه فى قيام وزارة الموارد البشرية والتوطين بالمشاركة مع وزارة السعادة فى عمل المسابقات التشجيعية لتشجيع المؤسسات على تحقيق سعادة العاملين بها .

المطلب الثاني

الاهتمام بالصحة النفسية كهدف لسلطات الضبط الإداري في مصر

الإهتمام بالصحة النفسية للأفراد ضرورة لإستقرار المجتمعات.

مما لا شك فيه أن المجتمع المصري فى ظل الفترة الانتقالية الحالية ،وفي ظل اتجاه الحكومة لتبني سياسات اقتصادية لرفع الدعم تدريجيا لتقليل الفجوة فى الموازنة العامة للدولة ،تحتاج إلى تبني سياسات للدعم المعنوي للمواطنين للتقليل من حدة الضغوط الإقتصادية والإجتماعية المصاحبة لهذه الفترات.

فالمجتمع المؤهل نفسيا وثقافيا لتقبل الضغوط هو مجتمع قادر على تخطي مثل تلك الأزمات بوعي وسلامة ،كما أن قيام أجهزة الدولة بدورها فى ضبط الصحة النفسية للمواطنين بخطوات واقعية وتنفيذية بعيدا عن الشعارات الرنانة هو من أهم الواجبات الواقعة علي عاتق السلطة الإدارية فى تلك المرحلة.

لذا فالسلطة الإدارية عليها تبعة توظيف طاقات الشباب فى الأقاليم المختلفة واستغلال الطاقات الابداعية لديهم لهذا الغرض.

مدي إمكانية لحاق جمهورية مصر العربية بمنظومة تحقيق السعادة والإهتمام بالصحة النفسية لمواطنيها.

الإهتمام بسعادة المواطنين وصحتهم النفسية صارت ضرورة ملحة للدول،وسببا من أسباب التقدم والرقي المأمول لشعوبها ،الأمر الذي وضع على عاتق سلطاتها الإدارية عبء إيجاد الطرق والوسائل التنفيذية لبلوغ هذه الغاية.

وأصبح واضحا أن وضع الخطط وضمان تنفيذها يحتاج من الدولة إلى جهد فى اختيار المتخصصين وتكليفهم بالتنفيذ والمتابعة.

-البنية الدستورية المصرية تزخر بالنصوص التي تحض الدولة على الإهتمام بسعادة وصحة المواطنين النفسية.

من دراسة الدستور المصري تلاحظ أنه لا يفتقر أبدا إلي النصوص التي تظهر اهتمامه بالصحة، والتعليم، والتكافل الاجتماعي ،والمساواة،والعدالة ،واحترام

القانون،بداية من الديباجة ،والمادة ١٧ والمادة ١٨ ،وكذلك الباب الثالث الخاص بالحقوق والحريات ،وهي كلها الأسس التي تدفع إلى سلامة الصحة النفسية للمواطنين.

خطوات أخذتها الدولة المصرية فى هذا الاتجاه وتحتاج للبناء عليها:

الاهتمام بالصحة البدنية وإظهار حرص الدولة على صحة مواطنيها:

تعد الصحة العامة من أهم أهداف الضبط الإداري ،وتأتي المحافظة على صحة المواطنين ورعايتهم فى قمة الأولويات وقد تم هذا من خلال برامج شاملة ومبادرات للكشف عن الامراض الشائعة فى المجتمع وعلاجها ،مثل حملة ١٠٠ مليون صحة .

والتي عملت على دعم برامج الاكتشاف المبكر للأمراض المختلفة ، ودعم برامج الصحة العامة التي تنعكس بشكل واسع على صحة الشعب المصري ، وطبقا لما تقتضيه تلك المرحلة من التركيز على شرائح مجتمعية معينة يعتبر تقديم البرامج الصحية المطورة لها هو أفضل وسائل الاستثمار الصحي ويأتي فى مقدمتها المرأة المصرية والتي تعاني من العديد من المشاكل الصحية المتراكمة والتي تأتي فى مقدمتها السكري وضغط الدم والأورام السرطانية المختلفة . طبقا لاحصائيات منظمة الصحة العالمية عام ٢٠١٨ فإن سرطان الثدي يأتي فى مقدمة الأورام السرطانية التي تعاني منها المرأة المصرية بنسبة تصل إلى ٣٥ ٪ من أجمالي الإصابات السرطانية للمرأة المصرية).[١]

القضاء علي العشوائيات السكنية ونقل سكانها لتجمعات سكنية حديثة.

تعد المناطق العشوائية غير المخططة والتي تفتقد للخدمات الصحية والمعيشية من أخطر الأسباب التي تؤثر على الصحة النفسية للمواطنين، وكذلك على الأمن العام والسكينة العامة . فعدم تمتع المواطن بسكن لائق يؤثر عليه فى كافة نواحي معيشته ،لذا يقع على السلطة التنفيذية وفي إطار مهمتها فى الضبط الإداري ،القضاء على تلك العشوائيات ،ونقل سكانها لتجمعات سكنية حديثة . وقد قامت الحكومة المصرية بالكثير فى هذا الاتجاه مثل حي الأسمرات وغيرها من الأحياء التي أنشئت لهذا الغرض.والأمر يحتاج إلى المزيد من المجهودات.

(١) راجع فى ذلك :
https://apps.who.int/gho/data/node.country.country-EGY

تطوير خدمات الحكومة الالكترونية.

الاهتمام بمنظومة الحكومة الالكترونية وزيادة خدماتها ،والتوسع فى أنشطتها لتشمل الكثير من احتياجات المواطن المصري يخفف الكثير من الأعباء على المواطنين ،ويوفر الكثير من الجهد والمال.ويخفف من التكدس الحاصل فى المؤسسات الخدمية ،ويقلل من معدلات الجريمة نتيجة تخفيف الزحام وتقليل الحركة بالأموال،مما يحافظ بشكل أكبر على الأمن العام ،كما أن تقليل الزحام يحافظ على الصحة العامة بتقليل انتشار الأمراض المعدية ،وكذلك الانبعاثات الحرارية والدخان المنبعث من وسائل المواصلات نتيجة الحركة الزائدة للمواطنين ،ويقلل من الضوضاء وحركة الناس فى وسائل المواصلات فيعمل على المحافظة على السكينة العامة .

مجالات تحتاج للمزيد من الجهد من سلطات الضبط الإداري فى مصر لتهيئة الصحة النفسية للمواطنين .

١- تدريب الكوادر البشرية التي تتعامل مع المواطنين فى المجالات الخدمية على آلية تقديم الخدمة.

وهذا المجال يحتاج من الحكومة المصرية للكثير من الجهد ،حيث إن القائم على تقديم الخدمة له دور عظيم فى إسعاد المواطن المتعامل معه ،وتيسير حاجاته ،وهذا هو المبتغى النهائي من تقديم الخدمة.(١)

٢- المزيد من تسهيل الإجراءات ومنع التعقيدات الإدارية فى التعامل بين المواطنين وبين الدولة.

الحكومات فى دول العالم المختلفة تتسابق فى إقامة ما يطلق عليه الحكومة الإلكترونية أو الحكومة الرقمية.وقد كان للحكومات المصرية المتعاقبة دور فى هذا المضمار ، ففي كل منطقة من مناطق العالم من الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة، تضع الحكومات الوطنية والمحليات بها المعلومات الحرجة علي الخط المباشر، وتستخدم الآلية لتبسيط العمليات التي كانت معقدة من قبل وتتفاعل إلكترونيا مع مواطنيها.

(١) راجع فى ذلك :
اسماعيل خليل اسماعيل - نايل حسن عدس - المحاسبة الحكومية - ص٥٠٦

ويأتي ذلك الحماس الذي يصاحب هذا التوجه من الاعتقاد أن التكنولوجيا الحديثة تحول الشكل السلبي الغالب فى الحكومة الفعلية إلى الشكل النشط الإيجابي والتفاعلي مع المواطنين ومؤسسات الأعمال. فنلاحظ فى كثير من الأماكن أن المواطنين يرون أن حكوماتهم لا تستجيب لحاجاتهم الملحة بالقدر الكافي، وأن انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة أسهمت فى تغيير النمط التقليدي للحكومة فى توفير ووضع الخدمات المتعلقة أمام المواطنين.

لكن نجاح الحكومة الإلكترونية يتطلب تغييرا فى كيفية عمل وأداء الحكومة، كيف تتفاعل مع المعلومات، كيف يرى المسؤولون وظائفهم ويتفاعلون مع جمهور المواطنين؟ كما يتطلب أيضا تحقيق الحكومة الإلكترونية المشاركة النشطة بين الحكومة والمواطنين والقطاع الخاص والقطاع المدني. وتحتاج الحكومة الإلكترونية إلى إدخال وتغذية مرتدة مستمرة من وإلى المواطنين والمسؤولين الذين يتعاملون مع خدمات الحكومة الإلكترونية ويستخدمونها.

يمكن ملاحظة الحالة التي يحدث فيها التفاعل والتواصل الحالي مع الحكومة من خلال معاناة متلقي الخدمة الحكومية فى أوقات محددة وتكدسهم فى خطوط أو طوابير انتظار طويلة انتظارا لتقديم الخدمة المطلوبة. إلاأنه فى المستقبل القريب كما هو حادث بالفعل فى كثير من الدول المتقدمة، يمكن تصور إمكانية تقديم الخدمات علي مدار الساعة يوميا فى كل أيام الأسبوع بدون معاناة المواطنين ومنظمات الأعمال فى أماكن تواجدهم بدون الانتقال إلى المصالح الحكومية المقدمة للخدمات المطلوبة.

وتسهيل هذه التعقيدات تحتاج بلا شك إلي تعديل فى البنية التشريعية والقانونية بما يقلل من الاجراءات والصعوبات التي تواجه المواطنين.

تنمية روح الانتماء ومساعدة المواطن فى المشاركة الفاعلة والتحول من الوصول السلبي إلي المعلومات إلي المشاركة النشطة للمواطن من خلال إعلامه، تمثيله، استشارته، تشجيعه علي التصويت فى الانتخابات، وتضمينه فى كل الأمور العامة التي تهمه.

تقليل تكلفة الخدمات والإجراءات الحكومية وما يصاحبها من أداء عمليات إدارية عن طريق تقديم ذلك.

الاهتمام بتدريب الكوادر البشرية القادرة علي التعامل الجيد مع المواطنين.

انشاء وزارة أو هيئة متخصصة تكون مسئوليتها الاهتمام بالصحة النفسية للمواطنين وتحقيق الايجابية والسعادة لهم .

دور السلطة الإدارية المصرية فى تهيئة الصحة النفسية للمواطنين فى ظل أزمة جائحة كورونا covid 19 .

تخصيص مبلغ ١٠٠ مليار جنيه لتمويل خطة مواجهة فيروس كورونا.

فى ١٤ مارس ٢٠٢٠ أعلن الرئيس المصري عن تخصيص مبلغ ١٠٠ مليار جنيه لمواجهة الآثار الناجمة عن تفشي فيروس كورونا [١].من المبالغ المخصصة للأزمات ، وذلك بعيدا عن الموازنة العامة للدولة.[٢]

تبني البنك المركزيّ المصري لسياسات توسعية .

بتاريخ ١٧ مارس أعلن البنك المركزي المصري بعد اجتماع طارئ للجنة السياسة النقدية عن خفض سعر الفائدة بمقدار ٣٠٠ نقطة أساس بما يعادل ٣٪. ، فقد بدأ البنك المركزي المصري والحكومة فى تبني سياسات مالية توسعية للمرة الأولى منذ منتصف ٢٠١٤ لمواجهة الانكماش الاقتصادي المتوقع من تراجع الاستهلاك والإنتاج من ناحية وتراجع التشغيل والأجور والايرادات الضريبية والصادرات وغيرها نتيجة الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا الوبائي، نتيجة توقف عدد من القطاعات مثل السياحة والطيران والتجارة الخارجية وتباطؤ قطاعات أخرى مثل النقل والمواصلات بكافة أشكالهم والصناعة والتجارة الداخلية وتجارة الجملة والتجزئة لضرورة التزام المواطنين بالبقاء فى منازلهم لتقليل فرص انتقال العدوى، والأثر المتوقع لكل ذلك على معدل النمو وعلى دخول الأفراد والايرادات الحكومية الضريبية وغير الضريبية.[٣]

---

(١) راجع فى ذلك :
المصري اليوم. ١٤ مارس ٢٠٢٠. السيسي يوجه بتخصيص ١٠٠ مليار لمواجهة كورونا.
https://www.almasryalyoum.com/news/details/1626740

(٢) المصري اليوم. ١٦ مارس ٢٠٢٠. الرئاسة تكشف مصدر الـ١٠٠ مليار جنيه لمواجهة كورونا.
https://www.almasryalyoum.com/news/details/1627313

(٣) راجع فى ذلك :
جريدة البورصة. ١٧ مارس ٢٠٢٠. مصدر: خفض الفائدة يضخ ١٠٠ مليار جنيه فى شرايين الاقتصاد المصري.
https://economyplusme.com/29066

دعم المصانع والشركات.

فقد أعلن كل من البنك المركزي والحكومة المصرية عن حزم من القرارات لدعم المصانع وشركات القطاع الخاص والبورصة فى الأيام اللاحقة لقرار خفض سعر الفائدة، جاء معظمها فى صورة تنازلات من الدولة عن جزء من مستحقاتها تجاه المصانع والشركات أو إلغاء جزء من مدفوعات الدولة تجاه الدائنين المستقبليين.

تخفيف التكدس فى العمل بإقرار العمل من المنزل.

فقد صدر قرار مجلس الوزراء المصري رقم ٧١٩ لسنة ٢٠٢٠، الذي يسمح للموظفين العاملين بوحدات الجهاز الإداري للدولة من وزارات وأجهزة ومصالح حكومية ووحدات إدارة محلية وهيئات عامة وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام، بالعمل من منازلهم متى سمحت وظيفتهم بذلك، وأن يؤدي باقي الموظفين المهام الوظيفية فيما بينهم بالتناوب يوميًا أو أسبوعيًا، وذلك باستثناء العاملين فى المرافق الحيوية مثل خدمات النقل والإسعاف والمستشفيات وخدمات المياه والصرف الصحي والكهرباء، ويترك للسلطات المختصة بها تنظيمها. كما منح أصحاب الأمراض المزمنة والمرأة الحامل أو التي ترعى طفلاً يقل عمره عن اثني عشر سنة _أو أبناءً متعايشين مع الإعاقة من أي سن_ إجازة استثنائية مدفوعة الأجر لا تخصم من إجازاتهم المقررة قانونيًا ولا تؤثر على مستحقاتهم المالية، ذلك طول مدة سريان القرار وحتى يصدر ما يُغيّره.[1]

نقاط تحتاج إلى مزيد من الدعم الحكومي مراعاة للصحة النفسية للمواطنين فى ظل الأزمة الحالية.

الدعم العاجل للعمالة غير المنتظمة من جانب وزارة القوى العاملة وأن تبدأ فى إجراءات استثنائية لتمكين أفراد جدد من العمالة غير المنتظمة من الحصول على وثيقة «أمان»، التي توفر حماية تأمينية للعمالة غير المنتظمة، كما تتيح الاستفادة من المنحة الاستثنائية التي أعلنتها وزارة القوى العاملة مؤخرا، من خلال تسهيل الاشتراك عن طريق مكاتب البريد.

(١) راجع فى ذلك:
الجريدة الرسمية، قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١٩ لسنة ٢٠٢٠

توسيع شريحة المستفيدين من قرار وزير القوى العاملة، صرف منحة استثنائية للعمالة غير المنتظمة والمسجلة بقواعد بيانات مديريات القوى العاملة بالمحافظات، تبلغ ٥٠٠ جنيه.. وبحسب التصريحات « قالت الوزارة إن المنحة سيتم صرفها من خلال مكاتب البريد التابعة لمحل إقامة كل عامل، وأوضح أن عدد المستفيدين من المنحة الاستثنائية حوالى ٣٠٠ ألف شخص.[١] وهو ما يدل علي تواضع أعداد المستفيدين مقارنة بتقديرات حجم العمالة غير المنتظمة التي تصل إلى نحو ٨.٦٧ مليون عامل (٣٠٪ من إجمالي عدد العاملين فى مصر).[٢]

تخفيض تحصيل التأمينات والضرائب وفواتير الكهرباء والمياه والغاز من شرائح الدخل الدنيا والمتوسطة.

زيادة استثنائية فى مخصصات الدعم النقدي من خلال معاش الضمان الاجتماعي ومعاش تكافل.

زيادة استثنائية فى مقدار الدعم العيني على البطاقات التموينية.

يجب أن تصدر وزارة التموين والتجارة الداخلية قرارات بخصوص زيادات استثنائية فى مخصصات الدعم. « ويذكر أن عدد البطاقات التموينية يبلغ ٢٢ مليون بطاقة يستفيد منها نحو ٧١ مليون مواطن يستفيدون من دعم الخبز و٦٤ مليونا و٤٠٠ ألف يستفيديون من السلع التموينية الأخرى فى الدعم الحكومي البالغ ٨٩ مليار جنيه فى الموازنة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠.[٣] وهذا الدعم يمكن من خلاله الوصول بسهولة إلى الفئات الأشد احتياجا ، والتي تستطيع هي الأخرى الحصول بسهولة على تلك المخصصات من خلال البطاقات الذكية وصرفها فى المجمعات الاستهلاكية والمنافذ المتعاقدة مع الحكومة.

---

(١) راجع فى ذلك :
اليوم السابع. ١٧ مارس ٢٠٢٠. وزير القوى العاملة يكشف تفاصيل منح العمالة غير المنتظمة ٥٠٠ جنيه.

(٢) راجع فى ذلك :
Assad.R. October, 2019. Economic Research Forum. The Egyptian economy is still not creating good jobs.https://theforum.erf.org.eg/2019/10/21/egyptian-economy-still-not-creati...

(٣) راجع فى ذلك :
جريدة المال. ١٨ مارس ٢٠٢٠.. نظرا للظروف التي تمر بها البلاد ... ٦ قرارات من ، التموين ، بخصوص البطاقات.

دعم الايجارات و الإسكان الاجتماعي.

يجب علي وزارة الإسكان أن تعمل على دعم قيام المستأجرين بدفع قيمة الإيجارات المستحقة عليهم ،وأقساط الشقق الخاصة بالإسكان الاجتماعي ،بتأخير الأقساط المستحقة عليهم واعفائها من الغرامات التأخيرية والاستفادة من قرار البنك المركزي من تأجيل الاستحقاقات المالية على الأفراد لمدة ٦ أشهر.

ويلاحظ أنه خلال الأزمات تزداد الضغوط النفسية على المواطنين مما يتطلب من السلطة الإدارية القيام بمجهودات أكثر عمقا وأبعد أثرا للمواطنين لتخفيف الأعباء الناجمة عن الأزمة.

الخاتمة والتوصيات

مما لا شك فيه أن تطور دور الدولة فى العصور الحديثة والتدافع الحاصل بينها وبين الدول الأخري فى محيطها الاقليمي والدولي جعل من الضرورة بمكان التفاعل مع الأهداف الحديثة للضبط الإداري ، وأصبحت الصحة النفسية للمواطنين باعتبارها الدافع لقاطرة النمو والتقدم ضرورة وليست رفاهية يمكن التغاضي عنها .

وأصبح على الدولة بمؤسساتها التنفيذية والإدارية الدور الأكبر فى تهيئة مواطنيها ببث روح الإيجابية والانتماء فى نفوسهم بوسائل واقعية حقيقية بعيدا عن الشعارات الفارغة المضمون.

الأمر الذي دفع بعض الدول لأن يكون لها قصب السبق فى إنشاء الوزارات والهيئات التنفيذية لضبط الحالة النفسية للمواطنين بشكل يضمن تفاعل كل أجهزة الدولة لهذا الغرض ،وهذا الأمر لا يقتصر على الدول ذوات الدخل المرتفع ،بل امتد إلى دول دخولها ضعيفة ومستوى المعيشة فيها منخفض .

الأمر الذي لابد وأن يكون حافزا لنا لننتهج نفس النهج لكي نضبط الحالة النفسية لمواطنينا خاصة فى ظل الضغوط الاقتصادية الكبيرة التي تشهدها الفترات الانتقالية ، وفي أوقات الأزمات وحتى يتحقق الاستقرارا والتقدم المنشود .

التوصيات:

١- ضرورة تعزيز قيم الانتماء بتبني سياسات إصلاحية معلنة داخل الجهاز الإداري للدولة.

٢- وضع برنامج تدريبي للجهاز الإداري الحكومي للتوعية بكيفية التعامل الحسن مع المواطنين فى تقديم الخدمات .

٣- وضع آليات واضحة لمحاربة الفساد وتعزيز قيم المساوة .

٤- تعزيز المشاركة الشبابية فى اتخاذ القرارات التنفيذية وتنمية الديمقراطية المحلية بتطبيق الانتخابات المحلية وفتح المجال للمشاركة الشبابية الواسعة فيها .

٥-وضع آليات وبرامج تسهل على المواطنين الحصول علي الخدمات.

٦-تكاتف جميع مؤسسات الدولة وتكثيف الجهود للحد من أثر الأزمات على محدودي الدخل .

٧-الاستفادة من أزمة كورونا بضرورة العمل على تعميق سياسة التعامل الالكتروني عن بعد فى جميع المجالات للتيسير على المواطنين.

قائمة المراجع

المراجع العربية

١. عادل السعيد محمد أبو الخير ،الضبط الإداري وحدوده ،رسالة دكتوراه ،كلية الحقوق ،فرع بني سويف ،جامعة القاهرة

٢. ابن منظور :لسان العرب ،ج٨ ،دار احياء التراث العربي للطبع والنشر ،لبنان ١٩٩٩

٣. عبد الرحمن ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، تحقيق محمد عبد الجواد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣ ،ص ١٧٦

٤. وكذلك عبد الرؤوف هاشم بسيوني ،نظرية الضبط الإداري في النظم الوضعية المعاصرة والشريعة الاسلامية،دار الفكر الجامعي ،ط١،الاسكندرية،٢٠٠٧

٥. محمد رفعت عبد الوهاب: النظرية العامة للقانون الإداري، دار الجامعة الجديدة، مصر، ٢٠٠٩

٦. مازن ليلو راضي: دراسات في القانون الإداري، ط ١ ،دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١

٧. سليمان محمد الطماوي ،مباديء القانون الإداري،دار الفكر العربي للنشر والتوزيع ،٢٠٠٧

٨. طعيمة الجرف ،'القانون الإداري 'والمبادئ العامة في تنظيم ونشاط السلطات الإدارية،دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٨.

٩. حسام مرسي ، التنظيم القانوني للضبط الإداري ،دار الجامعة الجديدة ،مصر،٢٠١١.

١٠. محمد فؤاد عبد الباسط - القانون الإداري، - تنظيم الإدارة ،نشاط الإدارة ومسائل الإدارة ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

١١. مصطفى صلاح الدين عبد السميع هلال - المسؤولية الإدارية للدولة عن التلوث الضوضائي - دراسة تحليلية مقارنة بين القانون المصري والقانون الفرنسي- دار النهضة العربية - ٢٠١٠.

١٢. مصطفى أبو زيد فهمي: الوجيز فى القانون الإداري ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، - ٢٠٠٥.

١٣. لوصيف خولة – الضبط الإداري –السلطات والضوابط – رسالة ماجستير – كلية الحقوق والعلوم السياسية –جامعة محمد خضيرة بسكرة -٢٠١٤.

١٤. عيساوي عز الدين ،البحث عن نظام للنظام العام ، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني ،عدد خاص بالملتقى الدولي حول «تحول فكرة النظام من النظام العام إلى الأنظمة العامة « يومي ٠٧ و ٠٨ مايو ٢٠١٤ ،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الرحمان ميرة –بجاية- الجزائر ، ٢٠١٥.

١٥. بن عزوز بن صابر ،النظام العام الاجتماعي فى مفهوم قانون العمل ، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني ،عدد خاص بالملتقى الدولي حول «تحول فكرة النظام من النظام العام إلى الأنظمة العامة « يومي ٠٧ و ٠٨ مايو ٢٠١٤ ،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الرحمان ميرة –بجاية- الجزائر ، ٢٠١٥.

١٦. سامي جمال الدين : أصول القانون الإداري، منشاة دار المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٤.

١٧. عمار بوضياف : الوجيز فى القانون الإداري، ٢ط ، جسور للنشر والتوزيع، المحمدية – الجزائر ، - ٢٠٠٧.

١٨. منصور مجاجي (: الضبط الإداري وحماية البيئة) مجلة دورية محكمة تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية ، العدد الثاني، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، - ٢٠٠٩.

١٩. كمال إبراهيم مرسي – السعادة وتنمية الصحة النفسية –الجزء الأول-دار النشر للجامعات.

٢٠. الموسوعة العربية – المجلد الثاني عشر –صحة نفسية.

٢١. عبد العزيز بن عبد الله الأحمد، - الطريق إلى الصحة النفسية (عند ابن قيم الجوزية وعلم النفس) ،الرياض : دار الفضيلة ،الطبعة الأولى-١٤٢٠هـ.

٢٢. محمد عثمان نجاتي – الحديث النبوي وعلم النفس –دار الشروق القاهرة- ١٩٨٨-الطبعة الأولي.

٢٣. التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٢٠١٧ الصادر عن مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية –عدد ٣١ –الصادر فى ٢٠١٨/١/١.

٢٤. يوسف حاشي –النظرية الدستورية –دار ابن النديم –منشورات الحلبي الحقوقية-طبعة ١-٢٠٠٩.

٢٥. إسماعيل خليل اسماعيل –نايل حسن عدس –المحاسبة الحكومية.

٢٦. جابر سعيد عوض – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فى الدساتير العربية (رؤية مقارنة).

المراجع الاجنبية "

1. Rene chapus- droit administrative –tom ledition 14.-

.2 Gilles LEBRETON , Droit administratif général , 3 ème édition 2004 , Dalloz ,Paris.

الأحكام القضائية.

١. الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا الدائرة العاشرة –بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠١٩.

٢. الحكم الصادرة من المحكمة الإدارية العليا بتاريخ ٢١ /٢/ ٢٠١٩.

الصحف والمجلات.

١. جريدة الأهرام المصرية – العدد ٤٧٣٦٩ لسنة ١٤١ . ٢٠١٦/٢/٢٥.

٢. المصري اليوم، ١٤ مارس ٢٠٢٠.

٣. المصري اليوم، ١٦ مارس ٢٠٢٠.

٤. جريدة البورصة. ١٧ مارس ٢٠٢٠.

٥. الجريدة الرسمية، قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١٩ لسنة ٢٠٢.

٦. اليوم السابع، ١٧ مارس ٢٠٢٠.

٧. جريدة المال، ١٨ مارس ٢٠٢٠.

٨. مواقع الإنترنت

٩. موقع الأمم المتحدة الرسمي.

https://undocs.org/ar/A/66/L.48/Rev.1

١٠. تقرير السعادة العالمي ٢٠١٧/٢٠١٨ والمنشور على الموقع الرسمي

http://worldhappiness.report/ed/2018

١١. الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية

http://www.who.int/features/factfiles/mental_health/ar

٢١. فريد يحي الغامدي – الصحة النفسية فى الاسلام- بحث منشور على الموقع الرسمي لأكاديمية علم النفس

http://www.acofps.com/vb/showthread.php?t=2791

١٣. الموقع الرسمي لحكومة الإمارات العربية المتحدة.

https://government.ae/ar-AE/about-the-uae/the-uae-government/government-of-future/happiness

١٤. الموقع الرسمي لوزارة الموارد البشرية والتوطين الإمارتية.

http://www.mohre.gov.ae/ar/about-us/about-mohre/happiest-work-environment-award.aspx

https://apps.who.int/gho/data/node.country.country-EGY

https://theforum.erf.org.eg/2019/10/21/egyptian-economy-still-not-creati

ملخص البحث

إن تطور دور الدولة فى العصور الحديثة والتدافع الحاصل بينها وبين الدول الأخري فى محيطها الاقليمي والدولي جعل من الضرورة بمكان التفاعل مع الأهداف الحديثة للضبط الإداري ، وأصبحت الصحة النفسية للمواطنين باعتبارها الدافع لقاطرة النمو والتقدم ضرورة وليست رفاهية يمكن التغاضي عنها .وأصبح علي الدولة بمؤسساتها التنفيذية والإدارية الدور الأكبر فى تهيئة مواطنيها ببث روح الإيجابية والانتماء فى نفوسهم بوسائل واقعية حقيقية بعيدا عن الشعارات.

الأمر الذي دفع بعض الدول لأن يكون لها قصب السبق فى إنشاء الوزارات والهيئات التنفيذية لضبط الحالة النفسية للمواطنين بشكل يضمن تفاعل كل أجهزة الدولة لهذا الغرض ،وهذا الأمر لا يقتصر علي الدول ذوات الدخل المرتفع ،بل امتد إلى دول دخولها ضعيفة ومستوى المعيشة فيها منخفض .

الأمر الذي لابد وأن يكون حافزا ومنهجا تتبعه الدول التي تخلفت فى هذا المضمار لكي تضبط الحالة النفسية لمواطنيها خاصة فى ظل الضغوط الاقتصادية الكبيرة التي تشهدها الفترات الانتقالية ،وحتي يتحقق الاستقرارا والتقدم المنشود.

Attention to the mental health of the community as one of the goals of administrative control

Dr. Ahmed Samer Ahmed

Abstract

There is no doubt that the development of the state's role in modern times and the stampede between it and other countries in its regional and international environment made it necessary to interact with the modern goals of administrative control, and the mental health of citizens as the motive for the locomotive of growth and progress has become a necessity and not a luxury that can be overlooked. The state, with its executive and administrative institutions, has become the biggest role in preparing its citizens by spreading positivity and belonging in them by real realistic means away from empty slogans.

This prompted some countries to take the lead in establishing ministries and executive bodies to control the psychological state of citizens in a way that ensures the interaction of all state agencies for this purpose, and this matter is not limited to countries with high incomes, but also extended to countries with weak incomes and a low standard of living.

This must be an incentive for us to take the same approach in order to control the psychological state of our citizens, especially in light of the great economic pressures that the transitional periods are witnessing, and in times of crises, until the desired stability and progress is achieved.

Key Words:

administrative control

mental health

administrative law